الجمهورية التونسية

مهمة التجهيز و الإسكان

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

التقرير السنوي للأداء

لسنة 2023

أفريل 2024

الفـــــــــــــــهـــــــرس

المحور الأول: تقديم عام لأهم انجازات المهمة لسنة 2023

1- ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة **4**

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة **6**

المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2023

البرنامج 1: البنية الأساسية للطرقات

1- نتائج أداء البرنامج **11**

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج **17**

البرنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

1- نتائج أداء البرنامج **26**

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج **34**

البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

1- نتائج أداء البرنامج **37**

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج **44**

VI- البرنامج 9 : القيادة والمساندة

1- نتائج أداء البرنامج **58**

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج **66**

المحور الأوّل:

تقديـــم عـــــام لأهم انجازات المهمة لسنة 2023

1- ملخص لأهم الإنجازات الاستراتيجية للمهمة

تتمثل غاية مهمة التجهيز والإسكان في السهر على تنفيذ سياسة الدولة في مجالات البنية التحتية وحماية المناطق العمرانية من الفيضانات والتخطيط الترابي والعمراني وتوفير السكن اللائق بهدف التكيف مع متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق رفاه للمواطنين وتحسين مستوى عيشهم على قدم المساواة، إلى جانب تعزيز الإستثمارات في جميع المناطق دون تمييز وإشعاع البلاد على المستويين الإقليمي والعالمي.

أما رؤية المهمة فيمكن تحديدها من خلال تفعيل مخططات التنمية الخماسية وتتمثل أساسا في استكمال مشاريع البنية الأساسية عبر برمجة إنجاز 1323 كم من الطرقات السيارة و2000 كم من الطرقات السريعة إلى أفق 2030 إلى جانب الانطلاق في إنجاز دراسة استراتيجية في إطار "المشروع الوطني للحماية من الفيضانات" في أفق 2050 وبرمجة إنجاز 41000 مسكنا ومقسما اجتماعيا في أفق 2025 إلى جانب إنجاز دراسات معمارية متضمنة للنوع الاجتماع.

وتتمثل المحاور الاستراتيجية للمهمة في:

– تدعيم نفاذ النساء والرجال والفتيات والفتيان إلى المرافق الأساسية والتنقل بكلّ اريحية وأمان من خلال تطوير وصيانة شبكة الطرقات (السيارة و المرقمة والمسالك الريفية) بجميع مكوناتها.

– تعزيز حماية الأشخاص وخاصة منهم الفئات الهشّة والممتلكات عبر الحد من مخاطر الفيضانات وحماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة،

– تهيئة ترابية وعمرانية وسياسة سكنية مستدامة ودامجة وميسرة لجميع فئات المجتمع وتعزيز نفاذهم للفضاءات العامّة والمرافق الأساسية وتكريس حقهم في السكن اللائق والميسّر،

– حوكمة المهمة وضمان تسيير ناجع لمواردها وإيلاء الأهميّة إلى نفاذ النساء لمواقع صنع القرار الخاصّ بأداء المهمة.

وتضمنت مهمة التجهيز والإسكان لسنة 2023 ثلاثة برامج عملياتية وبرنامج قيادة ومساندة موزعة كما يلي.

- البرنامج الأوّل: البنية الأساسية للطرقات
- البرنامج الثاني: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت
- البرنامج الثالث: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
- برنامج القيادة والمساندة

أما بخصوص أداء المهمة الإجمالي فيمكن تقييمه من خلال الأهداف التي حققت تقدّما هاما على غرار هدف البرنامج الأول " تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي" إذ بلغت نسبة انجاز مؤشر قياسه "نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 أمتار)" 102، %حيث تم استكمال انجاز عدّة مشاريع على غرار تهيئة الطريق الوطنية 16 بولاية قابس بطول 21 كلم وكذلك تهيئة 58 كلم من الطرقات المرقمة بكل من ولايات منوبة وبن عروس ونابل وزغوان إلى جانب نسبة التقدم الهامة لبقية المشاريع الأخرى في طور الإنجاز.

أما على مستوى البرنامج الثاني فإن الهدف: "حماية المدن من الفيضانات" حقق تقدما هاما من خلال نتائج قياس مؤشراته على غرار المؤشر: "النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات" الذي ناهز 99% ويعود ذلك لزيادة طول المنشآت التي يتم جهرها وتنظيفها سنويا

خاصة وأنها أصبحت مصبا لفضلات البناء مما يترتب عنه تدخلا مستمرا من طرف مصالح الوزارة.

أما بخصوص البرنامج الثالث فقد حققت عدّة أهداف تقدما مقارنة بالسنة الفارطة ومن أهمها الهدف "النهوض بالتهيئة الترابية " والهدف " النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر " وذلك من من خلال قراءة في نتائج مؤشراتها على غرار المؤشر: "نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي" الذي حقق نسبة انجاز بـ97% مقارنة بسنة 2022 (85%)، ذلك أن دراسات أمثلة التهيئة الترابية والرصد الترابي المعنية شملت 20 ولاية من جملة ولايات الجمهورية فضلا عن استكمال برنامج إعداد الأطالس الرقمية لكافة ولايات الجمهورية بإتمام إنجاز الأطلس الخرائطي الرقمي لولاية المهدية و المؤشر: " النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية" الذي حقق نسبة انجاز هامة بـ 95% ويعود ذلك إلى مواصلة إنجاز أشغال التهذيب و إدماج الأحياء السكنية المدرجة ضمن برنامج الجيل الأول وهي 155 حيا والانطلاق في أشغال الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الذي يشمل تهذيب 160حيا موزّعة على 99 بلدية.

أما بخصوص برنامج القيادة والمساندة، فقد حقق الهدف "تحسين حوكمة المهمة" تقدما ملحوظا بالنظر إلى نتيجة بعض مؤشراته مثل مؤشر: "التطور السنوي لزيارة مواقع الواب بالمهمة" الذي حقق نسبة انجاز بـ 95% وهو تطور هام مقارنة بسنتي 2021 و2022 ويعود ذلك إلى تحسين محتوى الموقع الإلكتروني للوزارة بالإضافة إلى ادراج خدمات جديدة عبر الموقع كالاطلاع على قائمات المقاولات المرخصة هذا إلى جانب الانطلاق في عدد هام من المشاريع مما ساهم في مزيد اهتمام المواطنين ومتابعة أخبار الوزارة عبر الموقع.

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2023	انجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التعديلي (1)		المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	122500	112895	-9605	92%
	اعتمادات الدفع	122500	112401	-10099	92%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	60461	60789	328	101%
	اعتمادات الدفع	60461	59261	-1200	98%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	223809	213438	-10371	95%
	اعتمادات الدفع	223809	213438	-10371	95%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	1330710	1801263	470553	135%
	اعتمادات الدفع	1475420	1216716	-258704	82%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	1310	1310	0	100%
	اعتمادات الدفع	1310	1310	0	100%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**1738790**	**2189695**	**450905**	**126%**
	اعتمادات الدفع	**1883500**	**1603126**	**-280374**	**85%**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2023	انجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التعديلي (1)		المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
البرنامج 1	اعتمادات التعهد	1177910	1773683	595773	151%
	اعتمادات الدفع	1377540	1225239	-152301	89%
البرنامج 2	اعتمادات التعهد	374675	275333	-99342	73%
	اعتمادات الدفع	227575	159117	-68458	70%
البرنامج 3	اعتمادات التعهد	138107	99380	-38727	72%
	اعتمادات الدفع	228387	177310	-51077	78%
البرنامج 9	اعتمادات التعهد	48098	41299	-6799	86%
	اعتمادات الدفع	49998	41460	-8538	83%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**1738790**	**2189695**	**450905**	**126%**
	اعتمادات الدفع	**1883500**	**1603126**	**-280374**	**85%**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

تقدر ميزانية مهمة التجهيز والإسكان لسنة 2023 بـ 500 883 1 أ.د وتتوزع هذه الاعتمادات بين البرامج على النحو التالي:

البرنامج الأول: 540 377 1 أد أي ما يمثل نسبة قدرها 73,15%

البرنامج الثاني: 575 227 أد أي ما يمثل نسبة قدرها 12,08 %

البرنامج الثالث: 387 228 أد أي ما يمثل نسبة قدرها 12,10 %

البرنامج التاسع : 998 49 أد أي ما يمثل نسبة قدرها 2,65 %

بلغت اعتمادات الدفع للبرنامج الأول "البنية الأساسية للطرقات" 1377540 أد بمقتضى قانون المالية التعديلي لسنة 2023 أما الإنجاز دفعا، فبلغ 1225239 أد أي بنسبة 89 % .

وبخصوص البرنامج الثاني " حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت" فقد وقع رصد اعتمادات دفع بقيمة 227575 أد ضمن قانون المالية التعديلي لسنة 2023 مقابل إنجاز بلغ 159117 أد أي بنسبة 70 %.

أما بخصوص البرنامج الثالث "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان" فقد وقع رصد 228387 أد دفعا ضمن قانون المالية التعديلي لسنة 2023 وبلغت نسبة الإنجاز 78% أي بقيمة 177310 أد.

كما وقع رصد اعتمادات بقيمة 49998 أد دفعا لفائدة برنامج "القيادة والمساندة" ضمن قانون المالية التعديلي لسنة 2023 وتم انجاز 41460 أد أي بنسبة 83%.

وقد بلغت قيمة التحويلات بين البرامج 900 أد تمت من طرف برنامج القيادة والمساندة لفائدة البرنامج 1 "البنية الأساسية للطرقات" وذلك بهدف خلاص متخلدات التنوير العمومي تكريسا لمبدأ ديمومة الميزانية.

المحور الثاني:

الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2023

برنامج: البنية الأساسية للطرقات

رئيس البرنامج: السيد صلاح الزواري

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 7 فيفري 2020

1- نتائج أداء البرنامج

تتمثل استراتيجية البرنامج 1 في تكييف البنية الأساسية للطرقات مع متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية عبر ضمان استدامة حركة المرور وضمان سلامة مستخدميها مع مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية.

وترتكز استراتيجية البرنامج 1 على محورين أساسيين: الأول يتمثل في تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة والمسالك الريفية على كامل تراب البلاد مما يمكن من ربط مراكز الولايات بالخدمات العمومية لفك العزلة عن المناطق الداخلية والتقليص من التفاوت بين الجهات. أما الثاني فيتمثل في صيانة الرصيد المنجز من البنية الأساسية للطرقات والمسالك الريفية لمحافظة على وظيفيته. وتعطى الأولوية عند ترسيم الاعتمادات والمشاريع الجديدة إلى المحور الثاني.

وتتمثل أهم الإنجازات البرنامج 1 خلال سنة 2023 في:

- انطلاق أشغال القسطين 6 و7 من الطريق السيارة تونس جلمة
- انطلاق أشغال الأقساط 2,3 و4 من تهيئة 138 كلم من الطرقات المرقمة وإعادة إعلان طلب عروض القسط 1.
- الإعلان عن نتائج تقييم العروض لمشروع وصلة الربط الدائمة بين الطريق السيارة أ4 ومدينة بنزرت مما من شأنه أن يحسن ويعيد توزيع حركة السير بصفة متوازية على شبكة الطرقات المهيكلة بمدينة بنزرت من خلال خلق طريق حزامية للمدينة و التي ستعزز جاذبية ولاية بنزرت وانفتاحها على محيطها وإدماج الولاية في الاقتصاد الوطني.

– مشروع تهيئة جزء من الطريق الوطنية رقم 3 بولاية بن عروس على طول 1,2 كلم باستخدام المواد المرسكلة من نفايات الهدم والبناء. ويهدف هذا المشروع إلى حماية الموارد الطبيعية والابتكار التقني وتحفيز صناعة إعادة التدوير وتعزيز البناء المستدام والاقتصاد الدائري. وفي حالة نجاعة هذه التجربة ونجاحها سيتم تعميمها واعتمادها في المشاريع الطرقية المستقبلية.

- الصيانة الدورية والتي تعهد إلى البرامج الفرعية الجهوية

أما الفاعل العمومي شركة تونس للطرقات السيارة فيساهم في تحقيق القيمة المنشودة للهدف 1-1 للبرنامج وكذلك المؤشر 1.1.1 والنشاط 1 "الطرقات السيارة" حيث يرجع لها انجاز الطريق السيارة صفاقس– قابس– مدنين– راس الجدير. وبالتالي لها تأثير جزئي على نتائج المؤشر 1.1.1.

الهدف 1.1: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي

إنّ بلوغ التطور المرجو لشبكة الطرقات والطرقات السيارة يجعلها تواكب تزايد حركة النقل الطرقي للبضائع وتنقل الأشخاص بين مختلف جهات البلاد وكذلك الدول المجاورة. لذلك تم اعتماد مؤشرين الأول يعنى بتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة والثاني يعنى نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية.

المؤشر 1.1.1: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة							
وحدة المؤشر	**انجازات 2021**	**انجازات 2022**	**تقديرات 2023 (1)**	**انجازات 2023 (2)**	**انجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (2) / (1)**	**القيمة المستهدفة***	**السنة**
%	55,4	56	61	58	**95%**	71	**2025**

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023

يساهم الفاعل العمومي شركة تونس للطرقات السيارة في تحقيق القيمة المنشودة للهدف 1-1 للبرنامج والمؤشر 1.1.1. وقد انتهى الجزء من الطريق السيارة الرابط بين قابس – مدنين على طول 84 كلم وتم تدشينه بصفة رسمية في 3 فيفري 2023 وبالتالي له تأثير جزئي على نتائج المؤشر. فلم يحقق المؤشر النتائج المرجوة لأن الطريق السيارة تونس جلمة بطول 186 كلم (8 أقساط) التي انطلقت بصفة رسمية في أكتوبر 2022، لم تحقق نسبة المرجوة لتقدم انجاز الأشغال حيث تتراوح بين 2% (القسط 7) و13% (القسط 4) إلى حد ديسمبر 2023.

المؤشر 2.1.1 نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 أمتار)							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	انجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2023 (2)	انجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (2) / (1)	القيمة المستهدفة*	السنة
%	68,7	--	69,6	71,2	102%	69,82	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023

حقق المؤشر نتائج إيجابية فاقت المأمول بنسبة 2% حيث انتهت بعض المشاريع على غرار تهيئة الطريق الوطنية 16 2*2 مسالك بقابس بطول 21 كلم وتهيئة 58 كلم من الطرقات المرقمة ط م 580 وط ج 36 وط م 604 بكل من منوبة وبن عروس ونابل وزغوان ولا تزال مشاريع أخرى في طور الإنجاز بنسب متقدمة.

بالنسبة للهدف الأول تم رصد جملة من الإشكاليات التالية:

- تحرير الحوزة العقارية للمشاريع الطرقية التي تتطلب الكثير من الإجراءات الإدارية والقانونية الطويلة وتداخل العديد من الأطراف في مسار الانتزاع.

- أشغال تحويل شبكات جملة المستلزمين (الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ...) تتطلب مدة زمنية طويلة.

- توقف نشاط بعض المقاطع والذي أثر سلبا على تقدم انجاز جميع المشاريع

ويقترح في هذا الصدد العمل على مزيد التنسيق بين مختلف المتدخلين (المستلزمين العموميين أو وزارة أملاك الدولة ...) للضغط على آجال تحرير الحوزة للتمكن من الانطلاق في انجاز الأشغال وللغرض تم عقد جلسات عمل برئاسة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان وبحضور مختلف المتدخلين لتجاوز العقبات.

الهدف 2.1: تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم

يتم تقييم هذا الهدف من خلال نتائج المؤشر 1.2.1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حدّ السواء والذي يستند على نتائج نشاطي تهيئة وتعبيد المسالك الريفية. وفي تحقيق النتيجة المرجوة لهذا المؤشر مساهمة في فك عزلة التجمعات الريفية عن المراكز الصحية والتعليمية ومساهمة في تحسين الربط بين مناطق الانتاج ومناطق التوزيع مما سينعكس ايجابيا على استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمناطق الريفية بصفة عامة ومساعدة المرأة الريفية بصفة خاصة الحصول على فرص متكافئة بينها وبين الرجل في مختلف المجالات من حيث الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية وكذلك سوق الشغل.

المؤشر 1.2.1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حدّ السواء							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	انجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2023 (2)	انجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (2) / (1)	القيمة المستهدفة*	السنة
%	46,79	47,2	47.6	48,4	102%	48.3	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023

تم تغيير في تقديرات المؤشر لسنتي 2023 و2025 على ضوء تحيين إنجازات 2022 بعد انطلاق أشغال تهيئة المسالك الريفية المبرمجة هذا و قد بلغت نسبة الإنجاز سنة 2023 حوالي 48,4 % في حين أنّ التقديرات كانت 47.6% أي بنسبة إنجاز تقدر بـ102%. و ستتحسن هذه النسبة باعتبار تواصل أشغال برنامج تهيئة 912 كلم من المسالك الريفية بـ 22 ولاية والممول من قبل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وتقدر نسبة تقدم انجاز الدفعة الأولى 76% أما الدفعة الثانية فـ 33,3% و ذلك إلى حد ديسمبر 2023.

الهدف 3.1: المحافظة على جودة شبكة الطرقات

من أولويات البرنامج 1 المحافظة على هيكل الطريق وتوابعه في حالة تسمح بسهولة ويسر حركة المستخدمين وتوفير السلامة اللازمة لهم. وذلك من خلال مجهودات الإدارة السنوية المتمثلة في القيام بأعمال الصيانة الاعتيادية للطرقات (على حساب نفقات التسيير) والصيانة الدورية (على حساب نفقات الاستثمار).

المؤشر 1.3.1 مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	انجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2023 (2)	انجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (2) / (1)	القيمة المستهدفة*	السنة
%	66	66,6	69,9	67,6	97%	73,7	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023

لم يتم بلوغ القيمة المنشودة لهذا المؤشر نتيجة تأخير انطلاق برنامج الصيانة الدورية للطرقات المرقمة (اصلاح أجزاء من الطرقات المرقمة بالخرسانة الاسفلتية) وكذلك لارتفاع أسعار المواد الأولية الخاصة بهذه النوعية من الأشغال مما أدى إلى إعادة ترتيب الأولويات وإعطاء التدخلات التي تنجز باعتمادات مفوضة للجهات (التغليف السطحي، التشوير، النظافة، واصلاح الحفر) الأولوية في انطلاق الأشغال عن التدخل الذي ينجز مركزيا (اصلاح الأجزاء المتضررة من الطرقات).

2 – نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات		تقديرات 2023	انجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التعديلي (1)		المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	**53275**	51673	-1602	97%
	اعتمادات الدفع	**53275**	51483	-1792	97%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	**49265**	50542	1277	103%
	اعتمادات الدفع	**49265**	49837	572	101%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	**200000**	200000	0	100%
	اعتمادات الدفع	**200000**	200000	0	100%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	**875370**	1471468	596098	168%
	اعتمادات الدفع	**1075000**	923919	-151081	86%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	**0**	0	0	0%
	اعتمادات الدفع	**0**	0	0	0%
المجموع	اعتمادات التعهد	**1177910**	**1773683**	**595773**	**151%**
	اعتمادات الدفع	**1377540**	**1225239**	**-152301**	**89%**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

يبين الجدول عدد 1 أن اعتمادات الدفع للبرنامج 1 "البنية الأساسية للطرقات" بلغت **1377540** ألف دينار بقانون المالية لسنة 2023 أما الإنجاز فبلغ 1225239 ألف دينار. وتعد نسبة الإنجاز

العامة 89% مقارنة بالاعتمادات المرصودة بقانون المالية، وهي نسبة مقبولة وتوزع بين الأقسام على النحو التالي:

– إعتمادات نفقات التأجير العمومي (القسم 01): بلغت الاعتمادات المنجزة دفعا 51483 ألف دينار وبلغت نسبة الإنجاز مقارنة بقانون المالية 97 %.

– إعتمادات نفقات التسيير (القسم 02): بلغت الاعتمادات المنجزة دفعا 49837 ألف دينار وبلغت نسبة الإنجاز مقارنة بقانون المالية 101 %. يلاحظ تجاوز في الاعتمادات المرسمة نتيجة تحويل اعتمادات من برامج أخرى لفائدة البرنامج 1. وتم استغلال هذه الاعتمادات الإضافية في النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة لخلاص فواتير كهرباء التنوير العمومي.

– إعتمادات نفقات التدخلات (القسم 03): تم رصد إعتمادات بقيمة 200000 أ د لفائدة شركة تونس للطرقات السيارة بقانون المالية وبلغت نسبة الإنجاز 100 %. وتم تخصيصها لخلاص القروض الخارجية.

– إعتمادات نفقات الاستثمار (القسم 04): تبلغ اعتمادات الدفع المنجزة 923919 ألف دينار منها 340943 ألف دينار على موارد قروض خارجية موظفة، بنسبة الإنجاز تقدر 86 % بمقارنة بقانون المالية. أما الاعتمادات المرسمة على الموارد العامة للميزانية فقد قدرت بنسبة الإنجاز ب 95% حيث تم صرف 582976 ألف دينار من جملة 675000 ألف دينار. وفيما يتعلق باعتمادات التعهد فإن نسبة الإنجاز تجاوزت 150 % باعتبار أنه تم تعهد بالمشاريع الكبرى على غرار الطريق السيارة تونس جلمة القسطين 6 و7، مضاعفة الطريق الجهوية رقم 27 قليبية – منزل تميم على طول 9 كلم، تهيئة 108.8 كلم: الطريق المحلية رقم 889 من ن ك 0 إلى ن ك 25 وتهيئة

الطريق المحلية رقم 891 من ن ك 15 إلى ن ك 33 قسط عدد 2، تهيئة الطريق الجهوية رقم 124 من ن ك 0 إلى ن ك 11 وتهيئة الطريق الجهوية رقم E2122 من ن ك 0 إلى ن ك 14,5 قسط عدد 3 و تهيئة الطريق الجهوية رقم 122 من ن ك 9,2 إلى ن ك 49,5 بقفصة قسط عدد 4. وتجدر الإشارة إلى أن بعض المشاريع الجديدة المرسمة سنة 2023 لم يتم التعهد بها على غرار بناء جسور والصيانة الدورية للمسالك الريفية وجزء من برنامج الصيانة الدورية للطرقات المرقمة فيما يتعلق بالاعتمادات المتعلقة بالتشوير وإصلاح الأجزاء المتضررة من الطرقات بالخرسانة الاسفلتية.

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان الأنشطة	تقديرات ق. م 2023 (1)	انجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
النشاط 1 – تطوير شبكة الطرقات السيارة	4 500	2 182	-2 318	48%
النشاط 2 – الطريق السيارة تونس جلمة	160 000	83223	-76 777	52%
النشاط 3 – قنطرة بنزرت	45 100	24264	-20 836	54%
النشاط 4 – الطرقات المهيكلة	227 380	329682	102 302	145%
النشاط 5 – تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة	70 100	86851	16 751	124%
النشاط 6 – تدعيم الطرقات المرقمة	24 100	45135	21 035	187%
النشاط 7 – بناء الجسور	63 500	56977	-6 523	90%
النشاط 9 – دراسات طرقية واتقان فني	5 000	4641	-359	93%
النشاط A – طرقات بمداخل المدن	1 000	8 983	7 983	898%
النشاط B – متابعة تقارير التحاليل المخبرية والبحث العلمي	1 000	1 550	550	155%
النشاط C – استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	97 920	89550	-8 370	91%
النشاط E – تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات	2 000	34380	32 380	1719%
النشاط 8 – تهيئة المسالك الريفية	253 667	130 133	-123 554	51%
النشاط F – تعبيد المسالك الريفية	111 188	2 381	-108 807	2%
النشاط D – صيانة المسالك الريفية	51 000	66 780	15 780	131%
النشاط Z – نشاط المساندة	260 085	258 547	-1 538	99%
المجموع**	1 377 540	1225239	-152 301	89%

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

(*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"

نلاحظ أن إنجازات بعض الأنشطة فاقت الاعتمادات المرصودة والبعض الآخر لم يحقق إلا نسب ضعيفة على غرار الأنشطة التالية:

بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة للنشاط 2 الطريق السيارة تونس جلمة قيمة 83223 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 160000 ألف دينار أي بنسبة انجاز 52% تعد منخفضة وإن لم يكن له تأثيرا سلبيا على إنجازات الهدف 1-1 والمؤشر 1.1.1 النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة باعتبار أن الأشغال متواصلة بنسق بطيء بسبب اشكاليات تحرير الحوزة العقارية وتحويل شبكات المستلزمين العموميين.

بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة للنشاط 3 الوصلة الدائمة لمدينة بنزرت قيمة 24264 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 45100 ألف دينار أي بنسبة انجاز 54% تعد منخفضة وذلك لعدم انطلاق القسط 2 الجسر الرئيسي للوصلة الدائمة لمدينة بنزرت.

فاقت إنجازات الاعتمادات المخصصة للنشاط 4 الطرقات المهيكلة الاعتمادات المرصودة بـــ 45 % أما النشاط 5 فقد فاق الاعتمادات المرصودة بـ 24% فكان التأثير إيجابيا على إنجازات الهدف 1-1 والمؤشر 2.1.1 نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية.

بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة للنشاط 8 تهيئة المسالك الريفية قيمة 130133 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 253667 ألف دينار أي بنسبة انجاز 51% والتي تعد مقبولة مما كان له تأثيرا على إنجازات الهدف 1-3 والمؤشر 1.3.1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية. فقد تميزت سنة 2023 بتواصل انجاز أشغال تهيئة 912 كلم من المسالك الريفية الدفعة الأولى والثانية.

بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة للنشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة قيمة 89550 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 97920 ألف دينار أي بنسبة انجاز تعادل 91% التي تعد مقبولة علما وأن برنامج الصيانة الدورية بالأجزاء المتضررة من الطرقات بالخرسانة الإسفلتية لسنتي 2021 و2022 و2023 لم ينطلق خلال 2023.

برنامج: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

رئيسة البرنامج: السيدة نادية قويدر الطرابلسي

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: 8 أفريل 2022

1- نتائج أداء البرنامج:

تتمثل استراتيجية البرنامج في حماية الشريط الساحلي والمناطق العمرانية والتحكم في المنشآت باعتبارها قطاعا استراتيجيا يندرج ضمن ألوياتها والتزاماتها الدولية على غرار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

و عليه تم ظبط المحاور الإستراتيجية التالية للبرنامج:

- حماية المناطق العمرانية من الفيضانات،
- حماية الشريط الساحلي و إحكام إنجاز المنشآت المينائية المفوضة،
- إحكام إنجاز مشاريع البنايات المدنية كصاحب منشأ مفوض.

كما يتضمن البرنامج مساهمة ثلاثة فاعلين عموميين في تحقيق أحد أهداف البرنامج الفرعي الثاني والمتعلق بـ" حماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت البحرية " وهي شركات تم احداثها لمتابعة مشاريع وطنية هامة بعلاقة بالشريط الساحلي .

الهدف 1.2: حماية المدن من الفيضانات

يندرج هذا الهدف في إطار المحور الإستراتيجي حماية المناطق العمرانية من الفيضانات حيث تقوم سنويا إدارة المياه العمرانية و هي الوحدة العملياتية الأولى المنضوية تحت البرنامج الفرعي 1 بإعداد دراسات تمكنها من انجاز عديد

المشـاريع بمختلـف المـدن والتجمعـات السـكنية المعرضـة للفيضـانات وذلـك للتخفيـف مـن حـدتها وتأثيراتهـا المحتملـة علـى الأرواح البشـرية والممتلكـات وللحفـاظ علـى مردوديـة المنشـآت المنجـزة فـي هـذا الإطـار وحتـى تـؤدي وظيفتهـا علـى أحسـن وجـه ودون عوائـق، تقـوم الإدارة بإعـداد برنـامج سـنوي لصـيانة وتعهـد هـذه المنشـآت مـع تحديد نوعية التدخل الواجب القيام به.

ولبلوغ الغاية المنشودة للهدف تم الاعتماد على مؤشرين لقيس الأداء وهما:

- نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي،
- النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات.

بصفة عامة تعتبر نسبة تحقيق هذا الهدف مرضية أخذا بعين الاعتبار لنسب الانجاز التي تحققت بالنسبة لكل مؤشر وذلك وفقا لما يلي:

المؤشر 1.1.2: نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي						
وحدة المؤشر	**انجازات 2021**	**إنجازات 2022**	**تقديرات 2023 (1)**	**إنجازات 2023 (2)**	**إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)**	**القيمة المستهدفة لسنة 2025**
%	96	98	98	96	98	100

– بالنسبة لسنة 2023 شهد المؤشر نسبة انجاز تساوي 98 % مقارنة بالتقديرات المؤمل انجازها بنفس السنة (قيمة المؤشر لسنة 2023 هي 96%)، حيث تم الانتهاء من إنجاز اشغال 9 مشاريع لحماية المدن التالية من الفيضانات: تهيئة الجزء العلوي لوادي قرب، محمدية وفوشانة، مرناق، دوارهيشر ووادي الليل، قربة، تالة، جزيرة قرقنة ، نابل والحمامات،

منزل بوزلفة، منطقة الوديان بدقاش، سبالة أولاد عسكر. غير أنه لم يتسن استكمال أشغال 5 مشاريع مثلما كان مأمول وذلك بسبب صعوبات متعلقة ببعض المقاولات وكذلك لتواجد بعض شبكات المستلزمين العموميين بحوزة المشروع استوجب تحويلها من طرف المصالح المعنية وقتا. ومن المتوقع أن تبلغ نسبة هذا المؤشر 98% سنة 2024. وتجدر الإشارة أنه قد تم الشروع في تحيين المخطط الإستراتيجي لحماية المدن من الفيضانات وذلك بالإنطلاق خلال سنة 2022 في إعداد الدراسة الإستراتيجية للتصرف في مخاطر الفيضانات بتونس إلى أفق سنة 2050 حيث من المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة للمؤشر خلال سنة 2025 وبالتالي ستمكننا هذه الدراسة من تحيين هذه القيمة.

المؤشر 2.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	96	99	97	99	102	99	2025

– عرف هذا المؤشر إرتفاعا ملحوظا بنسبة 99% خلال سنة 2023 مقارنة بتوقعات نفس السنة وهو 97% ويعود ذلك للتزايد السنوي لطول المنشآت التي يتم جهرها وتنظيفها وذلك لارتباطها بعدد المشاريع التي يتم الانتهاء من أشغالها سنويا و التي يتم إدراجها بصة آلية في البرنامج السنوي لجهر و تنظيف المنشآت. ومن جهة أخرى أصبحت منشآت الحماية مصبا للفضلات وخاصة منها فضلات البناء مما يترتب عنه تدخل مستمر من طرف مصالحنا لجهرها وتنظيفها. هذا بالإضافة إلى نقص تهاطلات الأمطار بالنسبة لهذه السنة مما مكن مصالح الإدارة التدخل أكثر خاصة على مستوى المنشآت الترابية.

أهم الإشكاليات والنقائص المعترضة في تحقيق الهدف الاستراتيجي:

تتمثل أهم الإشكاليات التي تعترض تحقيق الهدف أساسا فيما يلي:

- غياب استراتيجية واضحة وشاملة لغاية تحديد أولويات التدخل لحماية المدن من الفيضانات.
- عدم التمكن في بعض الأحيان من فض الإشكاليات التي تعترض إنجاز المشروع والمتمثلة أساسا في تحويل مختلف شبكات المستلزمين العموميين المتواجدة بمسار المشروع.
- غياب منظومة معلوماتية شاملة بالإدارة، ذلك أن المعطيات التي تمكننا من احتساب قيمة المؤشر موجودة أساسا لدى رؤساء المشاريع أو بتقرير نشاط الإدارة وبالتالي يتعين على المسؤول على المؤشر عند الشروع في احتساب قيمته الرجوع إلى جميع رؤساء المشاريع كل على حدة وإلى تقرير نشاط الإدارة للسنة المعنية لتجميع المعطيات اللازمة لذلك.
- نقص في الموارد البشرية اللازمة للقيام بمهمة المراقبة الفنية لمشاريع الأشغال.
- التعدي على حرمة الأودية وتتمثل مظاهره أساسا في البناء الفوضوي ورمي الفضلات بمجاري المياه حيث تقع عملية حلحلة هذه الإشكاليات على عاتق المصالح البلدية للمنطقة المعنية و التي من شأنها أن تعطل في بعض الأحيان بصفة كلية إنجاز المشاريع في صورة عدم التوصل إلى حلول مناسبة لها.

أهم التدابير التي تم إتخاذها لتجاوز الإشكاليات المطروحة:

- تم الانطلاق في إعداد الدراسة الإستراتيجية للتصرف في خطر الفيضانات في كامل تراب الجمهورية إلى أفق سنة 2050 وذلك منذ شهر جانفي 2022. وستمكننا هذه الدراسة حال

استكمالها من تحديد أولويات التدخل للحماية من الفيضانات بالإضافة إلى تركيز منظومة معلوماتية شاملة تحتوي على المعطيات المحينة اللازمة لاحتساب قيمة المؤشرات.

- تعيين مكاتب دراسات مختصة للقيام بمهمة المراقبة الفنية لأشغال بعض المشاريع الجارية (تم خلال سنة 2022 تعيين 06 مكاتب دراسات للقيام بهذه المهمة).
- مزيد التنسيق مع جميع المصالح المعنية لحل الإشكاليات التي تعترض مسار المشروع بشكل جزئي (مراسلة مصالح المستلزمين العموميين ومصالح السلطات الجهوية المعنية بالمشروع إضافة إلى القيام بجلسات عمل متواصلة ومتكررة لحل هذه الإشكاليات).

▪ الهدف2.2: حماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت البحرية

يتعلق هذا الهدف بالمحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المشاريع البحرية المفوضة وهو مرتبط بالمحور الثاني من استراتيجية البرنامج التي تتعلق بحماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية.

ولبلوغ الهدف تم اعتماد مؤشرين يتمثلان في:

- نسبة حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري،
- مستوى الأداء الفني لإنجاز المشاريع البحرية المفوضة.

بصفة عامة تعتبر نسبة تحقيق هذا الهدف ضعيفة بالنسبة لسنة 2023 مقارنة بما تم برمجته وذلك باعتبار نسب الإنجاز لكل مؤشر المبينة كما يلي:

- المؤشر1.2.2 : نسبة انجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي

المؤشر 1.2.2 : نسبة انجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	89	91	25	1	4	100	2025

سجل هذا المؤشر تقدما بنسبة 4% مقارنة بتقديرات سنة 2023 حيث كان من المنتظر حماية 25% من الشريط الساحلي الجملي المبرمج للحماية إلا أنه لم يتم حماية إلا1%.

ويعود ذلك أساسا إلى:

1- بالنسبة لأشغال حماية الشريط الساحلي بالرجيش –سلقطة من الانجراف البحري–قسط1: تم تسجيل تأخر في انطلاق الأشغال حيث تم تأجيل الإعلان عن طلب العروض إلى حين الحصول على نتائج الحفريات الراجعة بالنظر لمصالح المعهد الوطني للتراث باعتبار تأخر هذا الأخير في القيام بالحفريات اللازمة قبل الانطلاق في الأشغال.

وباعتبار أن الأقساط الثلاثة بالمنطقة الأولى (المهدية الجنوبية ومنطقة الرجيش) يمثل حلا متكاملا أوصى به مكتب الدراسات الذي قام بالدراسة، تم التوجه نحو إعلان طلب عروض واحد (يشمل القسط1 والقسط2 والقسط3) حيث تم الإعلان عنه خلال شهر ديسمبر 2023.

2- أشغال حماية شواطئ طبرقة من خلال ترميم منشأة الحماية: تم فسخ الصفقة مع المقاولة قبل الانتهاء من الأشغال بسبب عدم التزامها. ولم يتم إنجاز أي تقدم خلال سنة 2023.

3- أشغال حماية كرنيش بنزرت – القسط2: تم استلام المشروع والانتهاء من أشغال (إلا أن منشآت الحماية تم انجازها واحتسابها ضمن سنة 2022).

4- أشغال حماية كرنيش بنزرت- القسط 3: تم استلام المشروع والانتهاء من أشغال (إلا أن منشآت الحماية تم انجازها واحتسابها ضمن سنة 2022).

5- أشغال حماية أجزاء من الشريط الساحلي بجبنيانة : قسط3 : تمت حماية 500 م من جملة 550 م أي 50 م بعنوان 2023.

6- أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي ببني فتايل-جرجيس: تمت حماية 400 م من جملة 450 م أي 50م بعنوان 2023.

7- أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي بكاب الزبيب: تم فسخ الصفقة مع المقاولة قبل الانتهاء من الأشغال بسبب عدم التزامها. ولم يتم إنجاز أي تقدم خلال سنة 2023.

8- أما فيما يتعلق بأشغال إعادة بناء الرصيف بالحوض الخارجي للميناء الترفيهي بالمنستير فقد تم إعلان طلب العروض خلال سنة 2023 وتم الانطلاق في الأشغال في موفى سنة 2023 ولم يشهد تقدما في انجاز منشأة الحماية خلال سنة 2023.

9- أشغال إعادة تهيئة حاجز الحماية الحجري بمنطقة الرفراف: لوحظ ومع تقدم الدراسة أن كلفة المشروع سترتفع وهو ما تطلب ترسيم اعتمادات تعهد اضافية ضمن ميزانية 2023. وتم الإعلان عن طلب العروض خلال سنة 2023 وانطلاق الأشغال في موفى السنة وعليه لم يشهد تقدما في انجاز الأشغال سنة 2023.

10- تمت المصادقة على المرحلة الأولى من دراسة إعداد مثال المديري لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والانطلاق في المرحلة الثانية من الدراسة.

✓ المؤشر2.2.2 : مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المفوضة

المؤشر 2.2.2 : مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المفوضة							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	-	77.5	72	-	-	77	2025

تم تحقيق نسبة مستوى أداء فني تقدر بـ (77.5%) سنة 2022.

إلا أنه خلال سنة 2023 لم يتم الانتهاء من أشغال انجاز أي مشروع متعلق بالموانئ البحرية ولذلك فقد تعذر احتساب المؤشر لسنة 2023.

ورغم غياب المؤشر المذكور عن التقرير السنوي للأداء لسنة 2022 إلا أنه تم احتسابه.

أهم الإشكاليات والنقائص المعترضة في تحقيق الهدف الاستراتيجي:

- الصعوبات في تحرير حوزة المشاريع ومواجهة التعدي على حرمة الملك العمومي البحري
- غياب منظومة معلوماتية بمصالح الدراسات والأشغال وتشتت المعطيات الأساسية
- غياب استراتيجية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري،
- ارتباط المشاريع بعديد الجهات الفاعلة مما يتسبب في التعطل بسيرها ويرجع ذلك الى عدم توفّر النصوص القانونية التي تنظم العلاقة بين صاحب المنشأ وصاحب المنشأ المفوض فيما يتعلق بالمشاريع المينائية، التداخل في أدوار كل من وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية،...

- نقص في قدرات التدخل للإدارة العامة للبنايات المدنية في مجال البناء المستدام بهدف تطوير القدرات الفنية للمتدخلين في تصميم وانجاز البنايات المستدامة،
- نقص في ادراج النوع الاجتماعي في البرنامج الوظيفي للمشاريع

التدابير والأنشطة ودعائم الأنشطة التي يتوجب القيام بها لتدارك الإخلالات المسجلة

- مراجعة القانون الخاص بالملك العمومي البحري وخاصة منه العقوبات الجزرية وآليات تنفيذ قرارات الهدم
- الانطلاق في دراسة المخطط المديري لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري قصد وضع استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية و ارتفاع منسوب مياه البحر وبرنامج عمل لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري ،
- النظر في إمكانية إعداد مشروع قانون ينظم العلاقة بين صاحب المشروع وصاحب المشروع المفوض،
- تدابير الفاعلين العموميين: تتلخص أساسا في:

1-التسريع في اجراءات الانتزاع والتصفية العقارية،

2-دراسة سبل الشراكة مع القطاع الخاص لإنجاز المشاريع المرتبطة بهم.

▪ الهدف 3.2 : تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية

يتم تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية عبر الإعتماد على الدراسات القطاعية في مجال البناء وسياسة الدولة في مجال التحكم في الطاقة ومجال النوع الإجتماعي.

ويتم قيس الهدف من خلال المؤشر المتعلق بالنجاعة الطاقية للبنايات.

✓ المؤشر1.3.2 : النجاعة الطاقية للبنايات

المؤشر 1.3.2: النجاعة الطاقية للبنايات							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
kwh/م^2/السنة	70	68	68	68	100%	65	2025

خلال سنة 2023 لم تتجاوز الحاجيات الطاقية للبنايات 68 kwh/م2/السنة "الصنف 1"، حيث أنه طبقا للتصنيف الطاقي يجب أن لا تتجاوز هذه الحاجيات 95 kwh/م2/السنة "الصنف 3". وبالتالي سجّل المؤشر نسبة إنجاز 100 % مقارنة بتقديرات سنة 2023 .

مع الإشارة إلى انطلاق عملية مراجعة الإطار الترتيبي للتصنيف الطاقي للبنايات منذ 2022 وذلك من خلال مراجعته نحو الترفيع في سقف السلم الطاقي. وفي هذا المجال تمّ إعداد مشروع تنقيح القرار المشترك من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزير الصناعة والتكنلوجيا المؤرخ في 17 ديسمبر 2010 المتعلق بضبط الخاصيات الفنية الدنيا التي تهدف إلى الاقتصاد في الطاقة في مشاريع تشييد وتوسعة المباني المعدة للمكاتب أو ما يماثلها.

وقد شملت المراجعة أساسا:

* الترفيع في الصنف الطاقي الأدنى المطلوب.

* مزيد ضبط احتساب الحاجيات الطاقية للمباني من خلال حذف المقاربة التوجيهية وتعميم مقاربة النجاعة

- بالنسبة لسنة 2024 من المتوقع المحافظة على نفس قيمة المؤشر.

3.2.2: أهم الإشكاليات والنقائص المعترضة في تحقيق الهدف الاستراتيجي تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية

- نقص في تعميم مفهوم مقاربة النوع الاجتماعي في تصميم البنايات المدنية والمنشآت: لم يتم التقدم في هذا المجال مع مختلف أصحاب المنشأ نظرا لعدم وضوح الرؤيا وعدم وجود المختصين في هذا المجال
- عدم قناعة صاحب المنشأ بالنسبة للمشارع المفوضة بتقديم هذه المعطيات نظرا لافتقاره اليها وأنّ ذلك يتطلب القيام بدراسات إضافية وفي أغلب الأحيان ليست هناك النتائج المطلوبة وليس هناك قوانين واضحة ترغمه على ذلك،
- عدم الأخذ بعين الاعتبار للنوع الاجتماعي عند تصاميم المشاريع نظرا لنقص المعلومات والدراسات المطلوبة وعدم ادراجها بالبرنامج الوظيفي،
- نقص في ادراج النوع الاجتماعي في البرنامج الوظيفي للمشاريع كما تبين أن أغلب الإدارات الفنية والمشرفة على البيانات واعداد هذه البرامج الوظيفية ليست لها فكرة واضحة لهذا المفهوم الجديد وليست مواكبة لجل الأشغال ودوارات التكوينية في هذا المجال .
- افتقار أنشطة الإدارة للتقييم قبل وبعد إنجاز الدراسات والأشغال للتثبت من مدى بلوغ الأهداف المبرمجة وهو ما من شأنه أن يؤثر على مدى قدرة الإدارة على تحديد الاحتياجات الحقيقية لجميع الفئات.

التدابير والأنشطة ودعائم الأنشطة التي يتوجب القيام بها لتدارك الاخلالات المسجلة بالهدف الاستراتيجي:

- تعزيز قدرات التدخل للإدارة العامة للبنايات المدنية في مجال البناء المستدام بهدف تطوير القدرات الفنية للمتدخلين في تصميم وانجاز البنايات المستدامة
- التدابير والأنشطة ودعائم الأنشطة التي يتوجب القيام بها لتدارك الاخلالات المسجلة بالهدف 6.3.2.2: ادراج النوع الاجتماعي في البنايات المدنية:
- يجب تعزيز ادراج النوع الاجتماعي عند إعداد البرنامج الوظيفي للمشاريع خلال السنوات القادمة من خلال:

- دعوة صاحب المنشأ بتقديم دراسات تبين نسبة الاناث ونسبة الذكور وأيضا تحديد الفئات العمرية للتعرف عليها والأخذ بها عند التصاميم
- دعوة صاحب المنشأ بتقديم نسبة مأوية من تكلفة المشروع لتشجيع المصممين على الأخذ بعين الاعتبار بهذا المفهوم
- دعوة صاحب المنشأ للقيام بدراسات تأخذ بعين الإعتبار النوع الاجتماعي في هذا المجال

- العمل على التعريف بأهمية ادراج النوع الاجتماعي في المشاريع وتطبيقه من قبل المهندسين المعماريين عند تصميم مشاريع البنايات المدنية

2 2 –نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

يبين الجدول عدد1 إعتمادات التعهد والدفع المرسمة للبرنامج 2 والاعتمادات المنجزة خلال سنة 2023 وهي موزعة حسب الطبيعة النفقة كما يلي:

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج 2 لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2023	انجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التعديلي (1)		المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	**17093**	15554	-1539	91%
	اعتمادات الدفع	**17093**	15478	-1615	91%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	**2322**	2170	-152	93%
	اعتمادات الدفع	**2322**	2087	-235	90%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	**0**	0	0	0%
	اعتمادات الدفع	**0**	0	0	0%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	**353950**	256299	-97651	72%
	اعتمادات الدفع	**206850**	140242	-66608	68%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	**1310**	1310	0	100%
	اعتمادات الدفع	**1310**	1310	0	100%
المجموع	اعتمادات التعهد	**374675**	**275333**	**-99342**	**73%**
	اعتمادات الدفع	**227575**	**159117**	**-68458**	**70%**

*** دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.**

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج الفرعية	بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2023 ق. م التعديلي 1-	إنجازات 2023 2-	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
البرنامج الفرعي 1 حماية المناطق العمرانية من الفيضانات	نشاط عدد 1: اعداد الدراسات وإنجاز الأشغال لحماية المدن من الفيضانات	164500	104224	-60276	63%
	نشاط عدد 2: صيانة منشآت الحماية	30500	33521	3021	110%
	نشاط z: المساندة	2739	2496	-243	91%
	المجموع البرنامج الفرعي عدد 1	**197739**	**140241**	-57498	71%
البرنامج الفرعي 2 حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت	نشاط عدد 3: حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري و احكام انجاز المنشآت المينائية	6400	1446	-4954	23%
	نشاط عدد4: دعم الدولة لشركة Taparrura لمراقبة و متابعة المشاريع الشركة	500	500	0	100%
	نشاط عدد5: دعم الدولة لشركة SEPTS لمراقبة و متابعة المشاريع الشركة	200	200	0	100%
	نشاط عدد6: دعم الدولة لشركةBENGHAYADHA لمراقبة و متابعة المشاريع الشركة	610	610	0	100%
	نشاط عدد 7: بنايات مقتصدة للطاقة و التحكم في جودة تقنيات البناء	5450	894	-4556	16%
	نشاط z: المساندة	15180	13730	-1450	90%
	المجموع البرنامج الفرعي عدد 2	**28340**	**17380**	-10960	61%
البرنامج الفرعي 3 حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت (جهوي)	نشاط عدد 8: البرنامج الفرعي الجهوي	1496	1496	0	100%
	المجموع	**1496**	**1496**	**0**	**100%**
المجموع البرنامج عدد 2:		**227575**	**159117**	**-68458**	**70%**

وقع ترسيم ضمن قانون المالية لسنة 2023 للبرنامج عدد 2 ، اعتمادات دفع بقيمة 227575 ألف دينار و اعتمادات تعهد بقيمة 374675 ألف دينار.

بالنسبة للبرنامج الفرعي 2-1 : حماية المناطق العمرانية من الفيضانات

بخصوص النشاط 1 إعداد الدراسات وإنجاز الأشغال لحماية المناطق العمرانية من الفيضانات

اشتملت ميزانية التنمية للبرنامج الفرعي 1 لسنة 2023 على مواصلة إنجاز 40 مشروعا بإعتمادات دفع تقدر بـ 140,241 مليون دينار على الخزينة و4 مليون دينار على القروض الخارجية الموظفة وإنجاز 8 مشاريع جديدة بكلفة جملية تقدر بـ 6,312 مليون دينار (منها 171 مليون دينار على القروض الخارجية تمويل الصندوق السعودي للتنمية) خصّص لها 40,775 مليون دينار إعتمادات دفع (منها 14,2 مليون دينار على القروض الخارجية).

بخصوص نشاط 2 الصيانة تم رصد إعتمادات تعهد بقيمة 32 مليون دينار منها 15,842 مليون دينار لتجديد الصفقات الإطارية الجارية، وخصص له 30,5 م د كإعتمادات دفع، وقد بلغت إعتمادات الدفع المنجزة 33,521 م د وهو ما يمثل نسبة 110 %.

النشاط Z : المساندة

- **نفقات التأجير العمومي :** بلغت الإعتمادات التي تمّ التعهّد بها 1,960ألف دينار من جملة الإعتمادات المرصودة لسنة 2023 والتي تقدر بـ 2,158 ألف دينار كما بلغت النفقات في نفس التاريخ 1,955 ألف دينار.

– **نفقات التسيير** : بلغت الإعتمادات التي تمّ التعهّد بها 574,641 ألف دينار من جملة الإعتمادات المرصودة والتي تبلغ 581 ألف دينار، كما بلغت النفقات في نفس الفترة 541,840 ألف دينار.

البرنامج الفرعي 2–2 حماية الشريط الساحلي و احكام انجاز المنشآت:

النشاط عدد 3: حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري و احكام انجاز المنشآت المينائية.

وقع رصد للوحدة العملياتية2: الإدارة العامة للمصالح الجوية و البحرية ضمن ميزانية سنة 2023، اعتمادات تعهد تقدر بـ 8000 ألف دينار، و قد تم التعهد بـ 3544 ألف دينار أي بنسبة انجاز تساوي44% و هي نسبة ضعيفة، وتعود الأسباب خاصة إلى عدم انطلاق مشروع أشغال حماية منطقة الرجيش من الانجراف البحري القسط الأول والقسط الثاني بكلفة 9000 ألف دينار.

- أما بالنسبة لاعتمادات الدفع فقد تم رصد 6400 ألف دينار اعتمادات دفع لسنة 2023، و تم صرف 1557 ألف دينار الى آخرسنة 2023 أي بنسبة 24% من جملة الاعتمادات المرسمة.

تعود أسباب ضعف نسبة الدفع الى الصعوبات المالية التي تمر بها المقاولات، حيث كان من المنتظر الانتهاء من بعض المشاريع، لكن ونظرا لبعض الصعوبات شهدت بعض المشاريع تأخيرا في الانجاز مما أثر سلبا على نسق صرف اعتمادات الدفع، الى جانب فسخ صفقتين اثنين، بعد عدة محاولات مع المقاولتين لاستئناف الأشغال و هما: مشروع منطقة الابر بطبرقة و مشروع حماية جزء من الشريط الساحلي بكاب الزبيب.

– كما يعود ضعف نسبة الدفع أيضا الى عدم انطلاق مشروع حماية الشريط الساحلي لمنطقة الرجيش سلقطة من الانجراف البحري ويعتبر هذا المشروع ذو أهمية في تحقيق أهداف الإدارة في حماية الشريط الساحلي حيث تبلغ قيمة اعتمادات الدفع 2850 ألف دينار مرصودة ضمن ميزانية سنة 2023 .

– النشاط Z: المساندة

– **نفقات التأجير العمومي:** بلغت الإعتمادات المنجزة سنة 2023، 13598 ألف دينار من جملة الإعتمادات المرصودة والتي تقدر بـ 14935 ألف دينار، كما بلغت النفقات التي تم صرفها 13524 ألف دينار.

– **نفقات التسيير:** بلغت الاعتمادات الجملية الحاصلة سنة 2023 حوالي 245 ألف دينار ألف دينار و قد وقع التعهد ب 124 ألف دينار و بلغت قيمة الدفع 94.6 ألف دينار.

– البرنامج الجهوي:

– بالنسبة للاعتمادات المبرمجة للإدارة الجهوية، وقع تفويض اعتمادات تعهد ودفع تقدر بـ 1496 ألف دينار و بلغت نسبة الإنجاز 100% تعهدا ودفعا.

– متابعة تنفيذ ميزانية المؤسسات ضمن قسم العمليات المالية:

– وقع رصد ضمن ميزانية سنة 2023 اعتمادات تعهد و دفع بقيمة 1310 ألف دينار وقد بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات المرسمة للفاعلين العموميين نسبة 100%.

النشاط عدد 07 :انجاز بنايات مقتصدة للطاقة و التحكم في جودة تقنيات البناء

وقع رصد 5450 ألف اعتمادات دفع لسنة 2023، منها 4500 ألف دينار إلى خلاص مشروع تهيئة المعابر الحدودية . وقع دفع 894 ألف دينار و التعهد بـ1851 ألف دينار.

برنامج: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

رئيس البرنامج: السيد نجيب السنوسي

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 07 فيفري 2020

1- نتائج أداء البرنامج:

تتمثّل إستراتيجية برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان في إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني بهدف إرساء تنمية شاملة ومستدامة وعادلة ومتوازنة بين الجهات وإرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية والنهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية مع ضمان تحقيق تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

و في إطار انسجام البرنامج مع التوجهات الاستراتيجية للدولة وأولوياتها، أولى البرنامج عدد 3 عناية خاصة بالمحاور التالية:

- المحور الأول: تحقيق تنمية شاملة ومستدامة وعادلة ومتوازنة بين المناطق
- المحور الثاني: إنشاء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات السكنية
- المحور الثالث: توفير السكن اللائق لكافة الفئات الاجتماعية

وعلى هذا الأساس تم تحديد أولويات كل محور استراتيجي كما يلي:

- **المحور الأول: تحقيق تنمية شاملة ومستدامة وعادلة ومتوازنة بين المناطق:**

تتمثل التوجهات الكبرى للتهيئة الترابية في:

- الرفع من القدرة التنافسية للتراب الوطني ودعم الانفتاح على الفضاء المغاربي والاندماج في الاقتصادي العالمي.

– تدعيم التنمية الجهوية الشاملة والمتوازنة من أجل تقليص الفوارق بين الجهات وتنويع القاعدة الاقتصادية بها والعمل على استكشاف الفرص التي تتيحها مختلف الجهات والأقطاب الاقتصادية.

– تدعيم اللامركزية من خلال إعادة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي وإعطاء صلاحيات أكبر للجهات والجماعات المحلية.

المحور الثاني: إنشاء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات السكنية

تتمثل أولويات هذا المحور في اقتراح السياسة الوطنية في مجال التعمير وإعداد الدراسات والبحوث الاستراتيجية ذات العلاقة بالتعمير والمعمار والتي تساهم في النهوض بقطاع التعمير، وتحيين الإطار التشريعي والرفع من نوعية وجودة وثائق التخطيط العمراني وتحيينها لمواكبة الديناميكية العمرانية والحد من التوسعات العمرانية العشوائية.

بالإضافة إلى رصد ومتابعة التمدد العمراني وتحليل الظواهر التي تميّزه من خلال تركيز المنظومات المعلوماتية الجغرافية مثل تركيز المنظومة المعلوماتية الجغرافية لأمثلة التهيئة العمرانية **(SIG–PAU)** وتغطية التراب الوطني بالشبكة الجيوديزية.

المحور الثالث: توفير السكن اللائق لكافة الفئات الاجتماعية

تتمثل أولويات هذا المحور في إيجاد آليات لمساعدة الفئات الضعيفة والمتوسطة الدخل على توفير مساكن لائقة ومقاسم بأسعار مدروسة من جهة وبتوفير وسائل النهوض بالسكن القائم

وبتهيئة الأحياء السكنية وإدماجها **لفائدة النساء والرجال على حدّ السواء ودون تمييز** وذلك من خلال الخطوط العريضة والتوجهات الكبرى التي تم رسمها في الإستراتيجية الوطنية للسكن.

وقد شهدت سنة 2023 إنجاز العديد من المشاريع والقيام بجملة من الأنشطة التي ساهمت في ارتفاع نسبة تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج.

وتساهم مختلف الوحدات العملياتية التابعة للبرنامج عدد 3 في تحقيق جملة الأولويات المنزّلة في إطار تلك المحاور.

كما يتولى الفاعلون العموميون المساهمة في إنجاز مختلف الأنشطة الخاصة ببرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان وتنفيذ سياسة المهمة في مجال قطاع السكن وذلك عبر مختلف البرامج الوطنية التي تعنى بالنهوض بالأوضاع السكنية والعمرانية والتي تهدف إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين بتوفير وتحسين الخدمات العمرانية. ومن بين الفاعلين العموميين **وكالة التهذيب والتجديد العمراني** التي تتولى إنجاز البرامج الوطنية للتهذيب والتجديد العمراني التي يقع تكليفها بإنجازها كصاحب مشروع مفوض. حيث تمّ خلال سنة 2023 إنجاز ما يلي:

- **بخصوص برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (الجيل الأول)** :

تم إنهاء الأشغال المتعلقة بالبنية الأساسية بـ 5 أحياء وإنهاء أشغال 7 ملاعب و3 فضاءات جماعية و2 فضاءات صناعية.

- **بخصوص برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (الجيل الثاني):**

بالنسبة **للبنية الأساسية** تمّ انطلاق الأشغال بـ 19 حي و مواصلة إعداد الدراسات العمرانية والفنيّة بـ 15 حي و الشروع في إعداد الدراسات العمرانية والفنية بـ 36 حي.

كما تم الإعلان على طلب عروض لإعداد دراسات البرمجة الوظيفية **للتجهيزات الجماعية والفضاءات الحرفية** لمشاريع القسط الأول التي توفرت بها عقارات (9 تجهيزات جماعية و3 فضاءات حرفية) وقد تم اعتبار طلب العروض غير مجدي لانعدام المشاركة.

أما بخصوص **المقاسم بأثمان ميسرة:** تم الإعلان في مناسبتين عن طلبات العروض لدراسات الجدوى للمشاريع المقترحة بالبلديات التي استجابت للشروط وعددها 4 (المحمدية، المكناسي، القطار ونفطة) وتم اعتبار طلبت العروض غير مجدية لعدم التطابق الفني للعروض المقترحة مع كراسات الشروط في مناسبة أولى ولانعدام المشاركة في مناسبة ثانية.

- **بخصوص إنجاز مشاريع مدرجة بالبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي:** فقد تمّ مواصلة إنجاز الأشغال بمشروع بناء 178 مسكنا بسيدي بوزيد و استئناف أشغال مشروع بناء 128 مسكنا ببوعرادة بولاية سليانة.

- **بخصوص مشاريع البعث العقاري :**

تمّ إنهاء أشغال بناء مجمع سكني بجرزونة ببنزرت (24 شقة) وانطلاق أشغال القسط الأول من مشروع بناء مجمع سكني بتقسيم الوفاء بالمرازقة (73 شقة)

– مواصلة إنجاز الدراسات لمشروع بناء مجمع سكني بتقسيم سهلول بسوسة (66 شقة).

وتتولى الشركة العقارية الوطنية للبلاد التونسية توفير المسكن اللائق لكافة الفئات الاجتماعية وتخصيص العدد الأوفر من المساكن لذوي الدخل المحدود وذلك بتعديل الأسعار والضغط على التكلفة وقد تم خلال سنة 2023 إنتاج 116 مسكن اجتماعي و84 مسكن اقتصادي و32 مسكن اقتصادي متطور.

أما بخصوص الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب فقد تمّ خلال سنة 2023 استكمال الدراسات الفنية والحصول على رخص بناء 432 شقة وإسناد صفقة بناء 38 شقة بساقية الزيت من ولاية صفاقس. وفي إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي تمّ تسليم 155 شقة بإقامة شهد بساقية الزيت من ولاية صفاقس وتحويز المنتفعين ب48 مقسم اجتماعي بمعتمدية الحنشة بولاية صفاقس.

الهدف 3-1: النهوض بالتهيئة الترابية

- تهدف التهيئة الترابية إلى التنسيق بين مختلف المتدخلين في القطاعات ذات الصلة بالمجال و ذلك في إطار رؤية موحدة ومنسجمة غايتها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة و مستدامة على كامل التراب الوطني ولكل الفئات، و ذلك من خلال إعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية التي تضبط التوجهات الإستراتيجية والأولويات لمختلف القطاعات على المدى المتوسط والبعيد .

- و في هذا الإطار تمّ خلال سنة 2023 القيام بـ:

- اعادة الإعلان للمرّة الثانية عن طلب عروض وطني لإعداد المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني،

- الإعلان عن طلبات العروض لإعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية: لصفاقس الكبرى أفق 2050 و لمدينة مدنين ، سوسة الكبرى و المنستير .

- المساهمة في وضع إطار تشريعي جديد للتهيئة الترابية والعمرانية يتماشى مع ما تم إقراره بالدستور الجديد للبلاد في مجال التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة واللامركزية،

- تغطية جزء هام من التراب الوطني بدراسات التهيئة الترابية والرصد الترابي

وقد ساهم الهدف في نسبة إنجاز تعتبر هامة باعتبار أن مؤشر قيس الأداء: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي قد سجّل النتائج التالية :

المؤشر 1.1.3: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
نسبة	%83	%83	%87	%85	%97	95%	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023

بلغت نسبة إنجازات 2023 مقارنة بالتقديرات 97% وهي نسبة هامة ذلك أن دراسات أمثلة التهيئة الترابية والرصد الترابي المعنية شملت 20 ولاية من جملة ولايات الجمهورية وتتمثل هذه الدراسات في:

* إتمام إنجاز الأمثلة التوجيهية لتنمية ولايات توزر وباجة و تطاوين، فضلا عن استكمال برنامج إعداد الأطالس الرقمية لكافة ولايات الجمهورية بإتمام إنجاز الأطلس الخرائطي الرقمي لولاية المهدية

*إتمام دراسة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة لساحل أقصى الشمال والمناطق الحساسة للوطن القبلي.

* مواصلة إعداد 09 دراسة للأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية لمدن القيروان والقصرين وجندوبة والكاف وقفصة وسليانة ودراسة الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولاية المهدية ودراسة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة للساحل الشرقي لبنزرت بالإضافة إلى دراسة حول "التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد العقاري"

ويرجع عدم بلوغ الأداء المتعهد به وتحقيق الهدف المرصود لهذه السنة نظرا لأن قطاع التهيئة الترابية يشكو عديد **الإشكاليات والنقائص المتمثلة فيما يلي:**

- صعوبة الحصول على المعلومات الضرورية لإنجاز دراسات التهيئة الترابية و ذلك راجع لصعوبة توفير و تحيين المعطيات و الإحصائيات المعتمدة في دراسات التهيئة الترابية و خصوصا على المستوى الجهوي لغياب منظومة إحصاء جهوية رسمية وتعدد المتدخلين في استعمال المجال الترابي،

- محدودية عدد مكاتب الدراسات المختصة والمشاركة في طلبات العروض لدراسات التهيئة مما يؤثر سلبا على إمكانية إسناد الصفقات للدراسات المبرمجة ويساهم بالتالي في تأخير إنجاز الدراسات،

- صعوبة التحكم في آجال استشارة المصالح المركزية والجهوية حول مخرجات الدراسات في مختلف مراحلها، بسبب عدم وجود آليات تضبط الآجال المخصصة لاستشارة مختلف الأطراف المعنية من وزارات و مؤسسات و جهات و من ناحية أخرى باعتبار خصوصية كلّ دراسة . و يتمّ ضبط آجال الاستشارة في كرّاس الشروط ، لكن تغلب الجانب القطاعي على الطابع الأفقي للتهيئة الترابية و إلزام المتدخلين لإبداء الرأي في الآجال يعدّ من أهم العوائق التي تحول دون احترام آجال دراسات التهيئة الترابية و ينجر عنه كذلك ضعفا و اختلال في تنفيذ الأمثلة التوجيهية ،

- صعوبة متابعة إنجاز البرامج والمشاريع ومدى احترام المخطط البرنامج الذي يتم إقراره ضمن دراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة المنجزة بتشريك ومساهمة الجماعات المحلية والمتدخلين المعنيين على المستوى المركزي والجهوي في كل مراحلها. حيث تتميز دراسات التهيئة الترابية بكونها أدوات تخطيط استراتيجي ذات بعد توجيهي يتداخل فيها كل المعنيين باستعمال المجال الترابي و ذلك من حيث التصور و التنفيذ، و ضعف التنسيق فيما بينهم لتنفيذ سياسة التهيئة الترابية، ينجر عنه ضعف و اختلال في تنفيذ الأمثلة التوجيهية بصفة خاصة و بقية دراسات التهيئة الترابية بصفة عامة.

- **وتتمثل <u>التدابير</u> والإجراءات** التي سيتم اتخاذها بالنسبة لقطاع التهيئة الترابية بهدف تجاوز تلك الإشكاليات مستقبلا فيما يلي:

- حث المصالح المركزية والجهوية للوزارات والمؤسسات العمومية المعنية على العمل لتوفير المعطيات اللازمة لدراسات التهيئة الترابية وذلك عبر نشرها عبر المواقع الإلكترونية الرسمية في نطاق الحوكمة المفتوحة وحق النفاذ إلى المعلومة.

- مزيد تنظيم القطاع وذلك بالتسريع في إصدار كراس الشروط المتعلقة بممارسة نشاط التهيئة الترابية والعمرانية،

- مزيد التحكم في آجال إنجاز الدراسات من خلال إصدار نصوص تشريعية وضبط كراسات شروط إدارية وفنية تعكس البعد الاستراتيجي الهام لدراسات التهيئة الترابية وما يقتضيه من حيث جودة الخبرات العلمية العالية وتنوعها وموارد مالية مناسبة.

- وضع برنامج لتأهيل الإطارات المكلفة بالتهيئة الترابية من خلال التكوين المستمر.

الهدف 2.3: تدعيم التخطيط العمراني والتحكّم في التوسّعات العمرانية

يعكس هذا الهدف التوجه الاستراتيجي للسياسة العمومية في مجال التخطيط العمراني التي تهدف إلى تنظيم استعمال المجال الترابي وإعادة هيكلة الأنسجة العمرانية وتأهيلها وذلك لتحقيق تنمية عمرانية عادلة ومستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد التوازن بين مختلف الجهات على المستوى الوطني مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية.

وتمّ اعتماد مؤشر نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية لاعتمادها كعنصر من العناصر الفاعلة في تنظيم استعمال المجال الترابي على مستوى المدن والبلديات والتجمعات السكنية والريفية وذلك بهدف تحقيق تنمية عمرانية عادلة ومستدامة.

كما يعتبر مؤشر نسبة التوسعات على الأراضي الفلاحية من المؤشرات الهامة والتي من شأنها تقييم نجاعة الآليات المعتمدة للمحافظة على الأراضي الفلاحية.

وباعتبار ان من اهداف سياسة الدولة في مجال التهيئة العمرانية هو إحكام نمو المدينة بالحدّ من توسعها على حساب الأراضي الفلاحية من خلال إنشاء أنسجة عمرانية متوازنة وتحافظ على التوازن البيئي.

اتسمت سنة 2023 بمواصلة متابعة دراسات مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وإعداد جملة من الدراسات الإستراتيجية بهدف تطوير آليات تنظيم استعمال الفضاء العمراني وإحكام استغلاله والحد من التوسع العمراني وضبط الخصوصيات المعمارية والعمرانية الجهوية، بالإضافة إلى تعديل مشروع مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير على ضوء نتائج التقييم ومحاور الإصلاح المقترحة في الشأن أخذا بعين الاعتبار أهم مخرجات الدراسات المنجزة من قبل الوزارة والمتعلقة أساسا بالسياسة الحضرية الوطنية والسياسة الجديدة للمدينة والمستجدات المتعلقة بالتغيرات المناخية والانتقال الطاقي والتكنولوجي والرّقمي والجندرة وذلك وفقا للتعهدات والمبادئ التي التزمت بها الدولة التونسية والواردة بالخطط والاتفاقيات الدولية.

تم خلال سنة 2023 المصادقة على ثلاثة أمثلة تهيئة عمرانية وهي : مثال التهيئة العمرانية لبلدية سيدي علوان و مثال التهيئة العمرانية لمنطقة بني مهيرة من بلدية الصمار ومثال التهيئة العمرانية لمنطقة النفاتية من بلدية شربان.

بالإضافة الى مواصلة متابعة دراسات إعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية والتي تقدر بـ **487** دراسة موزعة على مختلف الجهات كما يلي:

الجهات	عدد الدراسات
جهة الشمال الشرقي	**107**
جهة الشمال الغربي والقيروان والقصرين	**114**
جهة الوسط الشرقي وصفاقس	**122**
جهة الجنوب وسيدي بوزيد	**144**
المجموع	**487**

ومن خلال استقراء النتائج المسجلة سنة 2023 في مستوى المؤشرين الاثنين (نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية / نسبة التوسعات العمرانية على الأراضي الفلاحية)، فانه تم تحقيق نسب ضعيفة مقارنة بالقيمة المستهدفة للمؤشرين ويعود ذلك الى خصوصية البلديات والمناطق التي تمت المصادقة على امثلة تهيئتها العمرانية.

المؤشر 1.2.3: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية:							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة*	السنة
نسبة	% 19	%9.5	37%	8.81 %	23 %	37.6 %	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023

لم يتم التوصل الى تحقيق نسبة المؤشر لسنة 2023 والمقدرة بـ 37%، حيث تم تسجيل نسبة إنجاز 8.81 % وبالتالي بلغت نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 23% وتعتبر هذه النسبة دون المأمول ويرجع ذلك لخصوصية البلديات والمناطق السكنية التي تمت المصادقة على أمثلة تهيئتها العمرانية سنة 2023، حيث أن أغلبيتها (حوالي 2/3) تخص تجمعات سكنية وقرى صغيرة (منطقة بني مهيرة من بلدية الصمار ومنطقة النفاتية من بلدية شربان) وبالتالي لا تتطلب مناطق خضراء وتجهيزات هامة لتحقيق حاجيات المتساكنين.

المؤشر 2.2.3: نسبة التوسعات العمرانية على الأراضي الفلاحية:							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	19%	21%	8.5%	%16.74	%186	8.5%	2025

بلغت نسبة إنجازات المؤشر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات 186 % وتعتبر هذه النسبة دون المأمول باعتبار أنه يتم العمل على خفض هذه النسبة من سنة لأخرى، تماشيا مع التوجه

الاستراتيجي الذي يهدف إلى–الحد من التمدد العمراني على حساب الأراضي الفلاحية والمحافظة عليها وتعود هذه النسبة أساسا لخصوصية البلديات والمناطق السكنية التي تمت المصادقة على أمثلة تهيئتها العمرانية سنة 2023، حيث أن أغلبيتها (حوالي 2/3) تخص تجمعات سكنية وقرى صغيرة (منطقة بني مهيرة من بلدية الصمار ومنطقة النفاتية من بلدية شربان حيث تمثل الأراضي الفلاحية بها نسبة مرتفعة تم إدماجها بالمناطق العمرانية .

ورغم المجهودات المبذولة في هذا المجال برزت عديد **الاشكاليات والصعوبات الخاصة بهدف تدعيم تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام والتحكم في التوسعات العمرانية والتي حالت دون بلوغ الأداء المتعهد به** على مستوى التخطيط بمختلف جهات البلاد والتنسيق بين المتدخلين في السياسات القطاعية وكذلك على مستوى الآليات المعتمدة لإحكام استعمال المجال الترابي والتخطيط العمراني من طرف مختلف المتدخلين وتتمثل فيما يلي:

- صعوبة برمجة مناطق خضراء وتجهيزات بمناطق التوسع العمراني المقترحة لتسوية الأحياء العشوائية باعتبار وجود بناءات ونسيج عمراني عشوائي قائم على الأراضي الفلاحية،
- اكتساح البناء الفوضوي للعقارات المخصصة للتجهيزات والمناطق الخضراء نتيجة عدم توفر الاعتمادات اللازمة لاقتنائها من طرف البلديات والهياكل القطاعية المعنية مثل وزارة الصحة والتربية ... وإنجاز المشاريع المبرمجة في الغرض،
- عدم تركيز بعض التجهيزات بالمناطق المخصصة لها داخل امثلة التهيئة العمرانية وانجازها في المقابل على أراضي فلاحية،

- غياب آليات التمويل لإنجاز المشاريع العمرانية وتهيئة المناطق الخضراء المدرجة بأمثلة التهيئة،

- عدم توفر المعطيات حول المناطق الخضراء والتجهيزات المبرمجة في إطار التقسيمات لاحتسابها في المؤشر،

- ضعف الامكانيات والتأطير لفائدة الجماعات المحلية التي حالت دون المتابعة الجيّدة لتنفيذ مقتضيات أمثلة التهيئة العمرانية ومراقبة البناء الفوضوي،

- غياب آليات التصدي للتمدد العمراني على حساب الاراضي الفلاحية.

وبخصوص التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوز تلك الإشكاليات المعترضة لتحقيق الهدف فتتمثل فيما يلي:

- تبسيط الإجراءات واختصار آجال إعداد أو مراجعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية والحرص على احترامها،

- دعوة البلديات لتجسيم المناطق المخصصة للتجهيزات والمناطق الخضراء المبرمجة بالتقسيمات، بأمثلة تهيئتها العمرانية،

- تدعيم تكوين وتطوير الكفاءات الفنية محليا وعلى مستوى الإدارات الجهوية للتجهيز لإحكام القيام بمهام برمجة ومتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية والسهر على تطبيقها وعند الاقتضاء دعوة كل بلدية ترغب في مراجعة مثال تهيئتها العمرانية لوضع فريق عمل قار لمتابعة الدراسة ولمساعدة مكتب الدراسات في النفاذ للمعطيات العمرانية،

- مزيد تفعيل آليات التصدي للتمدد العمراني على حساب الاراضي الفلاحية من قبل الهياكل المعنية،

- الحرص على القيام بالمتابعة الدورية واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لاحترام التراخيص العمرانية والحد من البناء الفوضوي والاحياء العشوائية.

▪ الهدف 3-3 النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر

يعكس الهدف الاستراتيجي النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر التوجه الاستراتيجي للسياسة العمومية في مجال السكن. ولتحقيق الهدف اتسمت سنة 2023 بالقيام بما يلي:

- مراجعة منظومة التمويل عن طريق صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء وذلك بصدور الأمر عدد127 لسنة 2023 المؤرخ في 10 فيفري 2023 الذي ينقح الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أوت 2016 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء، حيث تمّ توسيع دائرة المنتفعين بتدخلات الصندوق واضفاء مزيد المرونة على شروط التمويل.

- مراجعة مشروع القانون المتعلق بالتدخل في البنايات المتداعية للسقوط في إطار لجنة قطاعية مشتركة وذلك قصد عرضه للمصادقة على الجهات المعنية،

- صدور الأمر عدد 70 لسنة 2024 المؤرخ في 11 جانفي 2024 المتعلق بضبط شروط وإجراءات التصرف في الاعتمادات المخصصة لمكونة تحسين السكن المندرجة في إطار مشروع

إنجاز الجيل الثاني لبرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية وذلك لأسناد المنح لتحسين ظروف المساكن المشمولة بالبرنامج لتمويل أشغال التهيئة والصيانة.

- تمّ خلال سنة 2023 تسليم 1114 مسكن في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي موزعة كما يلي:

*476 مسكن منجز في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها موزعة على 14 ولاية.

* 638 مسكن في إطار عنصر توفير وبناء مساكن ومقاسم اجتماعية موزعة بولايات باجة وجندوبة وصفاقس وسليانة وقفصة ومدنين.

- وقد سجّل الهدف نسبة إنجاز تعتبر هامة وذلك باعتبار مؤشرات قيس الأداء الخاصة به والمتمثلة في مؤشر عدد المساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّأة ومؤشر النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية ومؤشر النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن اجتماعي أو مقسم اجتماعي والتي سجّلت النتائج التالية:

المؤشر 1.3.3: العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد تراكمي مساكن الفوبرولوس	3486	3766	4736	4108	86.7%	6800	2025
عدد تراكمي المسكن الأول	1834	2412	2520	2670	105.9%	3350	
عدد تراكمي مساكن البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي	10618	11185	16517	11857	72%	21979	
***العدد التراكمي الجملي**	**15938**	**17363**	**23773**	**18615**	**78%**	**32129**	

*إن العدد التراكمي للمساكن المنجزة والمقاسم المهيّأة خلال سنة 2021 بلغت 15938 والتي تمّ اعتمادها صلب المشروع السنوي للأداء لسنة 2023 نظرا إلى أنه تمّ تغيير المؤشر من عدد إلى عدد تراكمي .

بلغ **العدد التراكمي الجملي للمساكن المنجزة والمقاسم المهيأة** 18615 مسكنا ومقسما خلال سنة 2023 وهو ما يمثل 78% مقارنة بالتقديرات وتعتبر هذه النسبة هامة نظرا للأسباب الآتي ذكرها:

- ارتفاع عدد **المساكن الممولة في إطار برنامج المسكن الأول** بين سنتي 2022 و2023 حيث تم تسجيل عدد تراكمي بلغ 2670 مسكنا سنة 2023 مقابل 2412 مسكنا سنة 2022، أي زيادة قدرها 258 مسكنا إضافيا وهو ما يعادل نسبة زيادة بلغت حوالي + 10.7% حيث بلغت نسبة الإنجازات 105.9 % مقارنة بالتقديرات. ويعود ذلك للطلب المتزايد على هذا البرنامج حيث يوفر التمويل الذاتي وتسهيلات في الخلاص.

ومن المتوقع أن يتواصل هذا النسق خلال سنة 2024 خاصة مع ارتفاع أثمان المساكن وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن.

- انخفاض **عدد المساكن المنجزة والمقاسم المهيأة في إطار صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء الفوبرولوس** بين سنتي 2022 و2023 حيث تم تسجيل عدد **342** مستفيدا من قروض الفوبرولوس لاقتناء أو بناء مسكن سنة 2023، علما وأنه لم يتم تسجيل اي عملية تمويل لاقتناء قطعة ارض عن طريق الفوبرولوس، مقابل **430** مستفيدا من قروض الفوبرولوس لاقتناء أو بناء مسكن 2022. نستنتج تقلص عدد عمليات التمويل بعدد 88 عملية تمويل. لذلك تم تسجيل **عدد تراكمي للعمليات الممولة عن طريق الفوبرولوس** بلغ 4108 سنة 2023 مقابل 3766 سنة 2022 علما وان تقديرات العدد التراكمي لسنة 2023 كانت متوقعة في حدود 4736 عملية تمويل. وهو ما يعادل نسبة انخفاض بلغت حوالي 20.5- %.

يعود هذا الانخفاض أساسا لتراجع الباعثين العقاريين عن إنجاز مشاريع جديدة في إطار الفوبرولوس نظرا لارتفاع الكلفة من جهة، وتوجههم نحو تأجيل تسويق المساكن والمقاسم المنجزة من طرفهم، من جهة أخرى، إلى حين تحيين الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أوت 2016 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء وهو ما يمكنهم من تحيين أثمان البيع. علما وأن هذا التحيين تمّ بصدور الأمر عدد 127 لسنة 2023 المؤرخ في 10 فيفري 2023.

وتعتبر نسبة الإنجازات خلال سنة 2023 هامة مقارنة بالتقديرات التي بلغت 86.7 %.

بلغ العدد التراكمي للمساكن المنجزة والمقاسم المهيئة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي لسنة 2023 11857 مسكن ومقسم اجتماعي موزعة كما يلي:

– 7131 مسكنا منجزة في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها اي بزيادة قدرها 476 مسكنا مقارنة بسنة 2022 حيث سجل عدد تراكمي 6655 مسكنا.

– و4726 مسكنا ومقسما اجتماعيا منجزة في إطار عنصر انجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اي بزيادة 196 مسكنا ومقسما مقارنة بسنة 2022 حيث كان العدد التراكمي 4530.

وقد بلغت نسبة الإنجاز لسنة 2023 72 % مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 16517 مسكنا ومقسما .

وتتمثل الأسباب التي حالت دون بلوغ التقديرات فيما يلي:

– سوء تقدير كلفة الرّبط بشبكات الكهرباء والغاز والماء مما أدّى إلى ارتفاع عام في الكلفة وساهم في عدم إنجاز بعض المشاريع فقد تم في بعض المشاريع بالجهات مراجعة التقديرات المتعلقة سواء بقوة ضغط التيار الكهربائي اللازم سواء ذو جهد عالي أو متوسط وعدد محولات الكهرباء الضرورية لربط كامل المشروع من قبل المستلزم العمومي مما أدى إلى ارتفاع كلفة العرض المالي المقدم مقارنة بالعرض الأول المقدم من قبله بعد حصول المقاول على رخصة البناء ويمكن تفسير ذلك برغبة هذا الأخير في تدعيم قوة ضغط التيار الكهربائي بالمنطقة التي

يوجد بها المشروع لاستغلاله فيما بعد لربط بعض المنشئات أو بنايات أخرى مجاورة في المستقبل،

– انشغال اللجان الجهوية لمتابعة البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي في بعض الولايات وفرق العمل التابعة لها واعطائها اولوية العمل على تحيين ملفات المترشحين للانتفاع بالمساكن والمقاسم الاجتماعية واعداد القائمات النهائية والتثبت فيها والمصادقة عليها قبل تسليم بعض المشاريع الجاهزة مما انجر عنه تأخير في نسق تقدم انجاز عنصر ازالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها. إذ انه تم غلق قبول مطالب الانتفاع بالمساكن الاجتماعية خلال سنة 2016 وبما انه تقرر التسريع في تسليم بعض المشاريع الجاهزة منذ فترة في الجهات كان من الضروري التثبت من المعطيات والبيانات الخاصة بالمواطنين المضمنة بملفات مطالبهم وتحيين المعطيات خاصة تلك المتعلقة بالدخل وعدد الأبناء في الكفالة وامتلاك مسكن أو عقار قابل للسكنى من عدمه إلى حدود سنة 2023 وذلك بالتنسيق مع الهياكل المعنية والمتمثلة في مصالح وزارة الشؤون اجتماعية وأملاك الدولة والشؤون العقارية والداخلية للقيام بالتقاطعات اللازمة للتثبت من المعطيات آنفة الذكر والخاصة بكل مترشح قبل ضبط القائمة النهائية للمنتفعين بالمساكن الاجتماعية وذلك لان المدة الفاصلة بين غلق باب الترشحات وتسليم المساكن طويلة نسبيا وهذا العمل استغرق وقتا طويلا على حساب عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها

المؤشر 2.3.3: النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	% 44	% 56	%56	%53	%95	% 82	2025

بلغت نسبة إنجاز تهذيب وإدماج الأحياء السكنية 95 % خلال سنة 2023 مقارنة بالتقديرات لنفس السنة ويعود ذلك إلى:

- مواصلة إنجاز أشغال التهذيب و إدماج الأحياء السكنية المدرجة ضمن برنامج الجيل الأول الذي يشمل تهذيب 155 حيا يقطنها حوالي 864.5 ألف ساكن. و الانطلاق في أشغال الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الذي يشمل تهذيب 160حيا متواجدة بـ99 بلدية و يقطنها حوالي 907.3 ألف ساكن.

وقد بلغت النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية الجيل الأول 98 % سنة 2023 وهو في مرحلة متقدمة من إنهاء جل المكونات خلال موفى سنة 2023 و من المتوقع أن تنتهي كل مكونات البرنامج سنة 2024 .

وتم تسجيل تقدم الدراسات وأشغال التهذيب للجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية، وقد شهدت سنة 2023 الانطلاق في الأشغال بالنسبة للقسط الأول من البرنامج (19 حي في مرحلة الأشغال من بين 58 حي) ومواصلة إنجاز الدراسات و تعيين المقاولين لبقية الأقساط التي من المبرمج أن تنتهي خلال سنة 2024. وقد تمّ استهلاك كافة الاعتمادات

المبرمجة بعنوان سنة 2023 والممولة من طرف ميزانية الدولة والقروض الخارجية وقد بلغت نسبة الاستهلاك 106%.

كما تمّ خلال سنة 2023 **إعداد دراسة النجاعة الطاقية** للبرنامج حيث تمّ إنهاء المراحل الأولى والثانية والثالثة من هذه الدراسة (طرق تعميم التنوير العمومي باستعمال الأجهزة المقتصدة للطاقة وطرق التصميم المناخي الحيوي للتجهيزات الجماعية والاقتصادية ووضع الألواح الفوطوضوئية على أسطح المباني للتجهيزات الجماعية والاقتصادية) و في طور إعداد المرحلة الرابعة (تحديد المؤشرات المتعلقة بالانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري).

- تقلصت نسبة الإنجاز سنة 2023 من 56% (تقديرات 2023) إلى 53 % (إنجازات 2023) وذلك بسبب تباطؤ إنهاء أشغال التهيئة لبرنامج الجيل الأول لتهذيب وإدماج الأحياء السكنية حيث بلغت نسبة الإنجاز حوالي 98% بسبب إشكالات متعلقة بالربط مع مختلف الشبكات، راجعة بالنظر إلى عدم التنسيق المحكم في برمجة المشاريع مع مختلف المتدخلين العموميين، ومن المتوقع أن تنتهي الأشغال بنسبة 100% مع نهاية سنة 2024.

هذا إضافة إلى التأخير في إنجاز الدراسات الخاصة بمشاريع الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية، والذي يعود أساسا إلى إعادة طرح إجراءات الإعلان عن طلب قبول الترشحات لانتقاء مكاتب الدراسات بسبب عزوف غالبية هذه المكاتب عن المشاركة، وهو عزوف ناتج عن الشروط المجحفة المفروضة من قبل المموّلين الأجانب للمشروع تتعلّق بالمهام والوثائق المطالبة بها مكاتب الدراسات في إعداد دراسات الجدوى والبرامج الوظيفية وغيرها، وهي مهام لم

يعتادوا على الالتزام بها. وقد تم إعادة الإعلان عن طلب العروض العديد من المرات وهو ما انعكس سلبا على استكمال باقي الدراسات الفنية والانطلاق في إنجاز أشغال تهذيب الأحياء السكنية في جيله الثاني. ومن المتوقع إنهاء الدراسات وانطلاق الأشغال لبقية الأقساط قبل موفى سنة 2024.

وتتمثل الإشكاليات والصعوبات التي حالت دون بلوغ التقديرات فيما يلي:

التأخير في انجاز الدراسة المتعلقة بالنجاعة الطاقية المطالب بإدراجها من قبل المؤسسات الممولة للبرنامج صلب مختلف مكوناته والتي تمّ إعدادها حاليا بالنسبة للمراحل الأولى والثانية والثالثة وفي طور إعداد المرحلة الرابعة.

المؤشر.3.3.3. النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	%30	%32	%36	%32	%89	%40	2025

- بلغت انجازات العدد الجملي للمنتفعين بمساكن ومقاسم اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 8423 وتمثل الانجازات للمنتفعات النساء إلى موفي 2023، 2661 امرأة مقابل 5762 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 32 %موزعة كما يلي:

- *2187 امرأة انتفعت بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها ما يعادل 31 % من العدد الجملي للمساكن التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 7131 مسكن.

- *474 امرأة انتفعت بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار عنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية ما يعادل 37 %من المجموع الجملي للمساكن والمقاسم التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 1292 مسكن.

- نلاحظ أن أعلى نسبة للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي توجد بالجنوب الغربي بولايات توزر وقفصة وقبلي (47%)حيث بلغت نسبة النساء في ولاية توزر (59%) وهي الأعلى مقارنة بباقي ولايات الجمهورية. أما بولايات الشمال الغربي بباجة وجندوبة والكاف وسليانة فتعتبر نسبة النساء اللاتي انتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي الدنيا (24%) مقارنة ببقية الجهات حيث تبلغ النسبة بولاية جندوبة (20 %).

- تقدّر نسبة النساء اللاتي سينتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي 38 % إلى موفى سنة 2024 و40 % سنة 2025 وبذلك يكون هدف الوصول إلى التناصف بين المرأة والرجل في الانتفاع ببرامج السكن على مدى طويل نسبيا يتجاوز 5 سنوات.

وتتمثل الأسباب التي حالت دون بلوغ التقديرات فيما يلي:

- يمكن تفسير انخفاض نسبة النساء المنتفعات بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها بوجوب توفر شرط إشغال مسكن بدائي من قبل المنتفع حيث يكون الرجال أوفر حظا من النساء في استغلال عقار.

- إن احتساب تقديرات المؤشر فيما يتعلق بعنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية يرتبط أساسا بمدى جاهزية القائمات النهائية والتي تعتبر من مشمولات اللجان الجهوية في مختلف الولايات.

- المقاييس التي يتمّ اعتمادها للترشح للانتفاع بالمساكن والمقاسم الاجتماعية لا تأخذ بعين الاعتبار الحالة المدنية للمترشحات للانتفاع بالبرنامج (أرملة، مطلقة ...) في حين أنها تأخذ بعين الاعتبار أفراد العائلة من ذوي الاحتياجات الخصوصية.

وتتمثل **أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة الخاصة بهدف النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر والتي حالت دون بلوغ الأداء المتعهد به** فيما يلي:

- عدم ملاءمة المنظومة التشريعية والمؤسساتية والمالية مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والقدرة على الاستجابة لاحتياجات مختلف الفئات الاجتماعية،

- ندرة الأراضي الصالحة للبناء وتراجع إنتاج المؤسسات المعنية بتهيئة الأراضي وإنجاز المساكن مما انجر عنه انتشار البناء الفوضوي وتكاثر الأحياء العشوائية،

- تأخير في تحديد قائمات المنتفعين بالمساكن والمقاسم الاجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي من قبل اللجان الجهوية المحدثة على مستوى كل ولاية مما انجر

عنه من مصاريف إضافية لحراسة المساكن الجاهزة للحفاظ عليها من الاستيلاء والسرقة، وصيانتها قصد تسليمها لمستحقيها في أفضل حال،

- ارتفاع نسبة الفائدة الموظفة على القروض البنكية بالنظر لارتفاع نسبة السوق النقدية،

وبخصوص **التدابير والإجراءات** التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوز تلك الإشكاليات المعترضة لتحقيق الهدف فتتمثل فيما يلي:

- مراجعة النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بتوفير السكن الاجتماعي وتحسين ظروف العيش.

- إصدار نصوص قانونية تتعلق بالبنايات المتداعية للسقوط في إطار التدخل للعناية بالرصيد السكني القائم.

- حث المستلزمين العموميين لإعطاء الأولوية للبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي نظرا لصبغته الاجتماعية وتجاوز الإشكاليات وذلك لتفادي التأخير في آجال استلام المساكن الاجتماعية.

- توفير مساكن اجتماعية ومقاسم صالحة للبناء للحد من انتشار التوسع العمراني العشوائي ومن ظاهرة البناء الفوضوي.

- حث اللجان الجهوية في مختلف الولايات على الإسراع في إعداد القائمات النهائية للمترشحين للانتفاع بالبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي في عنصره المتعلق ببناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية.

2 – نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات		تقديرات 2023	انجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التعديلي (1)		المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	18353	17909	-444	98%
	اعتمادات الدفع	18353	17858	-495	97%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	1484	1205	-279	81%
	اعتمادات الدفع	1484	1158	-326	78%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	20380	10546	-9834	52%
	اعتمادات الدفع	20380	10546	-9834	52%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	97890	69720	-28170	71%
	اعتمادات الدفع	188170	147748	-40422	79%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**138107**	**99380**	**-38727**	**72%**
	اعتمادات الدفع	**228387**	**177310**	**-51077**	**78%**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

جدول عدد2
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة
(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2023 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
النشاط1 - مراجعة الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي	900	113	787	%13
النشاط2 - إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة الترابية والتنمية العمرانية	16150	1627	14523	10%
النشاط 3- الأشغال الجيوديزية	2000	1762	238	88%
النشاط 4 - دعم اللّامركزية عبر مساندة الجماعات المحلية لإعداد ومراجعة المخططات	350	67	283	19%
النشاط 5- برنامج التدخل العمراني لوكالة التعمير لتونس الكبرى	4497	4366	131	97%
النشاط 6- توفير مساكن ومقاسم مهيّأة لفائدة الأجراء	58000	45027	-12973	%78
النشاط 7 - تهذيب وإدماج أحياء سكنية	69400	73755	4355	%106
النشاط 8 - التهذيب والتجديد العمراني	10000	9191	-809	%92
النشاط 9 - تحسين السكن	10000	9837	-163	%98
*النشاط C - إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها	12000	2763	-9237	23%
النشاط D - إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	28000	12120	-15880	43%
النشاط Z- نشاط المساندة	16295	15984	-378	98%
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة	**227592**	**176612**	**-50980**	**77%**
نشاط المساندة للبرامج الفرعية الجهوية	795	698	-97	88%
المجموع	**228387**	**177310**	**-51077**	**77%**

(*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

بلغت تقديرات البرنامج عدد 3 والمرسّمة بقانون المالية التعديلي لسنة 2023، 138107 ألف دينار تعهدا و 228387 ألف دينار دفعا.

- بلغت الاعتمادات المنجزة لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان 99380 ألف دينار تعهدا ما يمثل 72% من مجموع الاعتمادات المرسمة لسنة 2023 و177310 ألف دينار دفعا أي 78% من الاعتمادات وذلك كما يلي:

- ✓ بالنسبة **لنفقات التأجير** تمّ إنجاز 97 % من الاعتمادات المرسمة دفعا.
- ✓ 78 % بالنسبة **لنفقات التسيير** دفعا
- ✓ تمّ إنجاز 52 % من الاعتمادات الخاصة **بنفقات التدخلات** تعهدا ودفعا.
- ✓ بالنسبة **لنفقات الاستثمار** المرسمة لسنة 2023 بلغت إنجازات اعتمادات التعهد 69720 ألف دينار أي بنسبة 71 % من مجموع التقديرات لسنة 2023،

أما بخصوص اعتمادات الدفع بلغت الإنجازات 147748 ألف دينار دفعا أي بنسبة إنجاز 79% مقارنة بالتقديرات.

وتمّ خلال سنة 2023 تحويل اعتمادات دفع صلب البرنامج وتتمثل فيما يلي:

- تحويل مبلغ 2137 ألف دينار من نفقات الاستثمار من مشروع بناء مساكن اجتماعية لفائدة مشروع برنامج تهذيب وتجديد المراكز العمرانية القديمة موزعة بين 1427 ألف دينار على الموارد العامة للميزانية و710 ألف دينار على موارد القروض الخارجية الموظفة.

- تحويل مبلغ 11907 ألف دينار من نفقات الاستثمار على الموارد العامة للميزانية من الاعتمادات المرسمة لإنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي: 8737 من مشروع إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها و3170 من مشروع بناء مساكن اجتماعية لفائدة مشروع الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية.

- تحويل مبلغ 4358 ألف دينار من نفقات الاستثمار على موارد القروض الخارجية الموظفة من مشروع بناء مساكن اجتماعية لفائدة مشروع الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية.

✓بالنسبة **لنشاط مراجعة الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي** فقد بلغت إنجازات اعتمادات التعهد المرسّمة لسنة 2023، 49.6 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود400 ألف دينار أي بنسبة إنجاز12%. أما بخصوص اعتمادات الدفع فقد بلغت الإنجازات 113 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 900 ألف دينار أي بنسبة إنجاز13% تعدّ ضعيفة ويفسّر ذلك بالعديد من العوامل من بينها ما وقع ذكره آنفا فيما يتعلق بالنقص الحاد في الموارد البشرية بالنسبة للإدارة العامة للتهيئة الترابية.

بالإضافة إلى تعطل انطلاق دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني بسبب إعادة إعلان طلب العروض للمرة الثانية في أواخر سنة 2023، وطلبات العروض الغير مثمرة لدراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعة العمرانية: لصفاقس الكبرى أفق 2050، ولمدن مدنين، سوسة الكبرى و المنستير.

– تم الشروع في إعداد دراسة "تحديد ووضع خرائط للمناطق المهددة بالمخاطر المناخية الشديدة" منذ شهر أفريل 2023 التي تندرج في نطاق مشروع " الخطة الوطنية للتكيف مع التغيّرات المناخيّة" PAN – Plan d'Adaptation National aux changements climatiques والذي تنفذه وزارتي البيئة والتجهيز والإسكان (الإدارة العامة للتهيئة الترابية) بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يهدف إلى إدراج مخاطر المناخ في مخططات التنمية وأمثلة التهيئة الترابية وبتمويل من الصندوق الأخضر للمناخ (Green Climate Fund).

تمّ تنظيم جلسة عمل للجنة الفنيّة للانطلاق الفعلي لهذه الدراسة بتاريخ 14 جوان 2023.

إثر الانتهاء من إعداد التقرير التمهيدي للمرحلة الأولى من الدراسة بتاريخ 25 أكتوبر 2023، وفي إطار الاستشارة الخاصّة بهذه المرحلة تم تنظيم جلسة العمل الأولى للجنة الفنيّة 31 أكتوبر 2023 لمناقشة التقرير.

كما تمّ الشروع في إعداد المرحلة الثالثة المتعلقة بالتكوين ونقل المهارات وذلك من خلال انجاز الدورة الأولى من التكوين على مرحلتين: أيام 6 و7 و8 و19 و20 ديسمبر 2023.

✓بلغت إنجازات اعتمادات الدفع المخصصة لنشاط "الأشغال الجيوديزية " 1627 ألف دينار مقارنة بالاعتمادات المرصودة والتي كانت في حدود 2000 ألف دينار أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 88% وتعتبر هذه النسبة جيدة، اما بالنسبة لنشاط إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة الترابية والتنمية العمرانية، فقد بلغت إنجازات اعتمادات الدفع المخصصة له 1627 ألف دينار مقارنة بالاعتمادات المرصودة والتي كانت في حدود 16150 ألف دينار أي بنسبة إنجاز 10 % وتعتبر

هذه النسبة ضعيفة نسبيا ويفسر ذلك بعدم استهلاك الاعتمادات التي كانت مرصودة لإنجاز مشروع " منظومة التصرف في المعلومات العقارية للبلاد التونسية " ، ويعود التعطل في نسق إنجاز المشروع بالأساس إلى طول الإجراءات المتبعة للحصول على مصادقة الجانب الممول (الجانب الكوري)، على مختلف مراحل الإنجاز(قائمة مكاتب الدراسات المخول لها المشاركة في المشروع من طرف الجانب الكوري، اختيار مكتب الدراسات، المصادقة على كراس الشروط، اختيار الخبراء ....) من المنتظر تجاوز هذه الإشكاليات سنة 2024 وذلك إثر القيام بطلب العروض وتعيين مكتب دراسات مختص موفى سنة 2023.

✓بالنسبة **لنشاط برنامج التدخل العمراني لوكالة التعمير لتونس الكبرى** بلغ مجموع اعتمادات الدفع التي تمّ تحويلها خلال سنة 2023، 4366 ألف دينار بنسبة تعادل 97 % مقارنة بالاعتمادات المرسمة بقانون المالية لسنة 2023، حيث بلغت إنجازات اعتمادات الدفع 74% مقارنة بالاعتمادات المحولة موزعة كما يلي:

* بلغت إنجازات نفقات التأجير والتسيير والتدخلات 81 % مقارنة بالتقديرات.

* أما بالنسبة لنفقات الاستثمار بلغت إنجازات اعتمادات التعهد لسنة 2023، 2513 ألف دينار أي بنسبة إنجاز 237 % مقارنة بالاعتمادات المرسمة والتي تمّ تحويلها والبالغة 1060 ألف دينار. أما بخصوص اعتمادات الدفع بلغت الإنجازات 779 ألف دينار دفعا أي بنسبة إنجاز بلغت 57 % مقارنة بالاعتمادات المرسمة. حيث تم خلال سنة 2023 إتمام الدراسة المتعلقة

بتطوير مرصد الحركية المستدامة التي تعتبر من الركائز التي تسعى الوكالة إلى وضعها للقيام بالدراسة الاستراتيجية الخاصة بمثال التنقلات الحضرية في تونس الكبرى.

✓ بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة **لنشاط "توفير مساكن ومقاسم مهيأة لفائدة الأجراء"**

45027 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 58000 ألف دينار أي بنسبة إنجاز 78% والتي تعتبر نسبة هامة بالنظر إلى نسبة كميّة الإنجازات المحققة (عدد عمليات التمويل) سنة 2023 والتي بلغت 86.7 %مقارنة بالتقديرات.

بلغت قيمة إنجازات الاعتمادات المخصصة **لبرنامج المسكن الأول** 10000 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 20000 أد أي بنسبة إنجاز 50 %.

✓كما بلغت إنجازات اعتمادات الدفع المخصصة **لنشاط "إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية"** **12120** ألف دينار مقارنة بالاعتمادات المرسمة بقانون المالية 2023 التي كانت في حدود 28000 ألف دينار أي بنسبة إنجاز 43 % تعدّ ضعيفة وهو ما يفسر بالأسباب التالية:

– بالنسبة لمشاريع السكن الاجتماعي بصدد الإنجاز فقد شهدت عديد الإشكاليات مع المستلزمين العموميين وبطء في الإنجاز مما عطل عملية الخلاص.

– إن اعتمادات الدفع المبرمجة والمتعلقة بالمساكن المنجزة عن طريق الباعثين العقاريين الخواص تخص في جانب منها مبالغ الحجز بعنوان الضمان للمشاريع التي تم استلامها والتي لم يتم خلاصها لارتباطها بعدم استكمال إنجاز أشغال الربط بمختلف الشبكات.

– لم يتمّ الإعلان عن طلبات العروض لإنجاز مساكن اجتماعية (بقايا القرض السعودي الأول والقرض الثاني) نظرا لعدم موافقة الممولّ (الصندوق السعودي للتنمية) إلى حين استكمال تسليم المساكن الجاهزة.

رغم ضعف نسبة إنجاز اعتمادات الدفع التي لم يكن لها تأثير مباشر على تطور قيمة مؤشر عدد المساكن والمقاسم الاجتماعية والميسرة المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي حيث كانت نسبة إنجاز المؤشر مقارنة بالتقديرات في حدود78 %.

✓ كما بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة لنشاط "تهذيب وإدماج أحياء سكنية " 73755 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 69400 ألف دينار أي بنسبة إنجاز 106% تعتبر هامة وهو ما يفسر بالتحويلات التي تمت في إطار البرنامج بزيادة 4355 ألف دينار من الموارد العامة للميزانية حيث أن هذا الإجراء قد ساهم في تطور قيمة مؤشر " النسبة التراكمية لتهذيب وإدماج الأحياء السكنية لفائدة البرامج الوطنية" بنسبة95.%

✓أما بالنسبة **لنشاط التهذيب والتجديد العمراني** قدّرت اعتمادات الدفع المرسمة بقانون المالية التعديلي لسنة 2023 بـ 10000 ألف دينار تم استهلاك مبلغ 9191 ألف دينار أي بنسبة 92% موزعة بين التمويل العمومي (ميزانية الدولة) و المقدرة بـ 1838 أد و التمويل الخارجي و المقدر

بـ 7353 أد ، ويفسر ذلك بتمتع البلديات بتمويل البرنامج خاصة بعد استكمال إمضاء ملحق الاتفاقية بين البلديات و وزارة التجهيز و الإسكان بتاريخ 06 جويلية 2023 و الذي يمنح البلديات بموجبه 30% من قيمة الاعتمادات المرصودة للبرنامج وهي رادس–نابل–رأس الجبل–عوسجة–القيروان–سوسة–قليبة خاصة و أن أغلب البلديات المنخرطة في البرنامج قد استكملت إجراءات طلبات العروض الخاصة بالدراسات.

برنامج : القيادة والمساندة

رئيس البرنامج : السيد حاتم عيشاوية

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 7 فيفري 2020

1- نتائج أداء البرنامج:

إن غاية البرنامج 9 القيادة والمساندة هي الارتقاء بجودة الخدمات المسداة و تعصير وسائل العمل الإداري لدعم البرامج الأخرى و التنسيق بينها لتحقيق أهدافها وتحسين أدائها وترشيد التصرف في موارد مهمة التجهيز وضمان ديمومة ميزانيتها

أما على المدى المتوسط تتمثل استراتيجية البرنامج 9 في تحقيق جودة الخدمات لكسب رضائية المواطن وكافة المتدخلين في القطاع وترشيد التصرف في الموارد المادية والميزانيتية بما يضمن حوكمة المهمة بكل برامجها ومن تحقيق للشفافية والمساءلة والنجاعة بالإضافة إلى ضمان ديمومة الميزانية حتى تتمكن جل البرامج المكونة لمهمة التجهيز من الإيفاء بالتزاماتها وتحقيق أهدافها وتحسين أدائها للنهوض بقطاع التجهيز والإسكان مع حلول سنة 2025.

و ينقسم هذا الهدف إلى محوريين استراتيجيين:

-دعم حوكمة مهمة التجهيز

-ضمان تسيير ناجع لموارد مهمة التجهيز من خلال مساندة البرامج و ترشيد التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية.

و بعتبر آداء البرنامج 9 مرضيا من حيث تسيير موارد مهمة التجهيز و ترشيد التصرف في الموارد البشرية و المالية واللوجستية من خلال نتائج اهداف المحور الإستراتيجي الثاني التي تبلغ 88% مجتمعة وذلك نتيجة إرساء منظومات داخلية متنوعة لتحسين الآداء من حيث التكوين و

ضمان تكافؤ الفرص و برمجة الميزانية بصفة دقيقة و كذلك المحور الإستراتيجي الأول حوكمة المهمة الذي يعتبر آداؤه مرضيا مع ضرورة تحيين بعض مؤشراته.

- **الهدف الاستراتيجي 1.9: تحسين حوكمة المهمة**

إن هذا الهدف الاستراتيجي المتمثل في تحسين حوكمة المهمة هو هدف مرتبط بالمحور الاستراتيجي الاول دعم الحوكمة و يتجسد ذلك من خلال المؤشرات الاستراتيجية التابعة له والتي من تضمن تحسين أداء البرامج من خلال المؤشر الأول الذي يقيس نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج التابعة لمهمة التجهيز والإسكان

بالإضافة للمؤشر الثاني الذي يرصد التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية لمهمة التجهيز و الذي حقق تطورا إيجابيا إنعكس على أداء المهمة وذلك بالحرص على تحقيق رضائية المواطن بتحسن جودة الخدمات الرقمية و بالتالي ضمان الشفافية و النجاعة و المسائلة من خلال تفعيل حوار التصرف.

وقد حقق هذا الهدف من خلال نتائج مؤشراته نسبة أداء مرضية

المؤشر 1.9 .1 : نسبة تحقيق أهداف المهمة							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	93	94	97	92	95	99	2025

بلغ معدل نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 95 % بعنوان سنة 2023، وتعتبر هذه النسبة هامة حيث أن مختلف برامج المهمة حققت معدل 92 % من القيمة المستهدفة. وهو ما يبين الجهود المبذولة من قبل مختلف البرامج والبرامج الفرعية لتجاوز الصعاب والعراقيل لتحقيق أهدافهم المنشودة والمرسومة مسبقا.

المؤشر 1.9 .2 : التطور السنوي لزيارة مواقع الواب بالمهمة							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد/يوم	394	440	800	473	94.6	1200	2025

تم انجاز 94.6 % من تقديرات 2023 و هذه النسبة تعد محترمة و معقولة

شهد مؤشر موقع وزارة التجهيز خلال عام 2023 تطورًا ملحوظًا مقارنة بسنتي 2021 و 2022. ويعود هذا التطور إلى جملة من العوامل، أهمها:

- **إطلاق الوزارة العديد من المشاريع الهامة:** ساهم إطلاق مشاريع جديدة في زيادة اهتمام الجمهور بمتابعة أخبار الوزارة وتقدم المشاريع، مما أدى إلى زيادة عدد الزيارات للموقع الإلكتروني.
- **تحسين محتوى الموقع الإلكتروني:** قامت الوزارة بتحسين محتوى الموقع الإلكتروني، مما جعله أكثر إفادة وسهولة في الاستخدام.

- **إضافة خدمات جديدة:** تم إضافة خدمات جديدة إلى الموقع الإلكتروني، مثل إمكانية الاطلاع على قائمات المقاولات المرخصة، مما أدى إلى زيادة قيمة الموقع بالنسبة للمستخدمين.
- **إجراء تحسينات تقنية على الموقع الإلكتروني:** تم إجراء تحسينات تقنية على الموقع الإلكتروني، مما جعله أكثر سرعة وسهولة في الوصول إليه.

- و بالنسبة للهدف الاستراتيجي تحسين حوكمة المهمة التجهيز التابع للبرنامج الفرعي القيادة و إن حقق نتائج مرضية من خلال مؤشراته إلا أن تحسين إطار الأداء بما يتماشى مع مزيد تكريس الحوكمة مطروح مع ما تتطلبه من التركيز على مجال الرقمنة والخدمات على الخط و التركيز على جودة الخدمات المسداة و التعهدات الاستراتيجية التي تهم قطاع التجهيز و هو ما سيتم في المشاريع السنوية اللاحقة لخلق موازنة على مستوى تحسين الأداء

-الهدف الاستراتيجي 2.9: ترشيد التصرف في الموارد البشرية حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص

الهدف الاستراتيجي مرتبط بالمحور الاستراتيجي الثاني ضمان تسيير ناجع لموارد مهمة التجهيز من خلال مساندة البرامج و ترشيدا لتصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية و هو يعنى أساسا بجزئه المتعلق بترشيد التصرف في الموارد البشرية من خلال مؤشرين يتعلق الأول ببحث طرق تعويض الانقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد الذي ثبت محدودية مساهمته في

تطور أداء البرنامج و مؤشر يهم تكوين الأعوان بطريقة ناجعة ترتب الأولويات في التكوين تأخذ بالخصوصية التقنية للوزارة و تضمن المساواة وتكافؤ الفرص لتحسين آداء البرامج وقد حقق هذا الهدف نسبة أداء حسنة جدا تبلغ تقريبا 90%ومن المأمول أن تحقق 100% مع تحسين قاعدة احتساب مؤشر التكوين في المجالات ذات الأولوية وكف العمل بالمؤشر الخاص بتعويض الانقطاعات كمؤشر استراتيجي لثبوت محدودية جدواه.

المؤشر 2.9 .1 : تعويض الانقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
قاعدة 100	48	66	100	73.6	73.6	100	2025

– تم خلال سنة **2023** تسجيل تطور نسبي في سد الشغورات المتعلقة ببعض الإختصاصات التقنية والفنية لتبلغ حوالي **73.6**% مقابل **66**%وهي إن كانت تقطع مع المؤشرات السلبية خلال السنوات الماضية إلا أنها تبقى غير كافية سيما وأن هذا التعزيز إقتصر فقط على صنفي أ1 وأ2 من سلك المهندسين والتقنيين مقابل تواصل عجز أسلاك أخرى عن دعم مواردها على غرار السلك الإداري المشترك او حتى سلك العملة المتخصصين.

– كما شهدت سنة **2023** تطورا في عدد الأعوان المحالين على التقاعد وذلك في ظل إقرار البرنامج الخصوصي المتعلق بالإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية وأيضا أيضا التوجه

نحو ترشيد الترفيع الإختياري في سن الإحالة على التقاعد إلى جانب إستيفاء شريحة كبرى من الأعوان والعملة لمدد الترفيع في سن إحالتهم على التقاعد كل هذه عوامل لم تؤدي إلى بلوغ سقف القيمة المنشودة المحددة بـ **100**لتلبية الحاجيات الحقيقية لجميع الأصناف والأسلاك .

المؤشر 2.9 .2 : نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	8.6	12.12	11.5	13.16	114	14	2025

سجلت قيمة المؤشر ارتفاع هام خلال سنة 2023 وفاقت نسبة الزيادة 33 % مقارنة مع سنة 2022، حيث تم تحقيق القيمة المتوقعة لنسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية بزيادة حوالي النقطتين و يعود ذلك بالأساس :

*لإرتفاع عدد دورات التكوين المنجزة في المجالات ذات الأولوية و بالتالي عدد المشاركين فيها، حيث أرتفع العدد المتوقع للمشاركين من 290 إلى 330 مشارك، و ذلك نظرا للإقبال اللاّفت على المشاركة و التي شهدت في جل الدورات تجاوز عدد الحضور لعدد المدعويين .

*إنخفاض العدد الجملي من الجمهور المستهدف لهذه الأنشطة من 2070 مقارنة بآخر تحيينات إحصائيات الموارد البشرية (ديسمبر 2023) حيث لم يتجاوز العدد لـ 2045 إطار، و يرجع ذلك للإرتفاع الملحوظ في عدد االإحالات على التقاعد الغير متوقعة في ضل الإجراءات الإستثنائية للتقاعد المبكر

كما أنه على ضوء تعديل منهجية صياغة أنموذج مخطط التكوين المعتمد من مصالح التكوين برئاسة الحكومة و بالتالي تم ضبط هذه الأنشطة التكوينية بشكل واضح و في فقرة منفصلة . كما تم توسعة مجالات هذه الأنشطة لتشمل عدة مواضيع تكوين ذات طابع أفقي و إستراتيجي أغلبها غير متصل بصفة مباشرة بنشاط الإدارة، و يرد ذلك ضمن منشور رئاسة الحكومة السنوي المتعلق بإعداد مخططات التكوين. و قد أثر هذا بصفة بارزة على زيادة هامة في عدد أنشطة التكوين ذات الأولوية و بالتالي عدد المشاركين فيها مما يؤدي إلى ارتفاع هام في قيمة المؤشر و عدم تطابق الإنجزات بالتقديرات و التوقعات التي تم تحديدها سابقا، و هو ما يجعل من الضرورة بما كان مراجعة هذه التقديرات خلال السنوات القادمة للتمكن من إضفاء أكثر دقة و واقعية على قيمة المؤشر.

المؤشر 2.9 .3 : تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
قاعدة 100	105	105	109	102	93.5	109	2025

رغم استقرار عدد الخطط الوظيفية المشغولة بالوزارة حقق مؤشر تمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية خلال سنة 2023 قيمة إيجابية بلغت (102) متجاوزا بذلك القيمة المنشودة (100) إلا أنه لم يبلغ القيمة المتوقعة (109) بفارق يقدر بـ 1.06 نقطة ويمكن أن يرجع ذلك إلى نسبة

الانقطاعات المسجلة والناجمة خاصة على التقاعد والتقاعد قبل السن القانونية التي تم تسجيلها في الصنف الفرعي أ1 وأ 2 خاصة في إطار تنفيذ البرنامج الخصوصي للتقاعد والتي لم يتسنى توقعها خلال السنة المعنية

من الصعوبات المعترضة بالنسبة لهذا الهدف هي الصعوبات التي تكتنف مؤشر تعويض نسبة الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التنقاعد خاصة على مستوى ضبط العدد الفعلي للمحالين على التقاعد في ظل إقرار آليات سواء للإحالة على التقاعد أو بالترفيع في سن التقاعد وما يطرحه من إشكال على مستوى تحديد الحاجيات الحقيقية من الإنتدابات لمصالح الوزارة فقد تقرر التخلي عنه كمؤشر إستراتيجي و ذلك بداية من سنة 2024 على أن يتم إعتماده فقط كمؤشر عملياتي و هو ما سينعكس إيجابا على الهدف وسيحسن آداء البرنامج

كما سيتم مراجعة قاعدة إحتساب المؤشر المهتم بالتكوين في المجالات ذات الأولوية في إتجاه إحتساب المجالات المحددة من قبل رئاسة الحكومة وهو ما سيجعل النتائج أكثر إيجابية على الآداء.

الهدف 9-3 : ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرامج

هذا الهدف الإستراتيجي الثالث مرتبط بدوره بالمحور الإستراتيجي الثاني ضمان تسيير ناجع لموارد مهمة التجهيز من خلال مساندة البرامج و ترشيد التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية وقد حقق هذا الهدف نسبة86.3%من خلال نتائج مؤشراته و هي عموما نسبة آداء مرضية.

المؤشر 3.9 .1 : نسبة تحقيق ديمومة الميزانية							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	58,1	97.3	98	85.9	87	100	2025

كان من المتوقع أن تكون نسبة إنجاز المؤشر 98%وذلك أسوة بالسنة السابقة ولكن النسبة لم تتجاوز 85.9% أي 87% من التقديرات وذلك راجع إلى عدم استهلاك كامل إعتمادات التنمية على مستوى المهمة ككل جهويا ومركزيا وقد تم إعطاء الأولوية لخلاص المتخلدات المضمنة بالبرمجة السنوية للنفقات ولكن تم تسجيل بعض الفواضل في التاجير ناتجة عن عدم القدرة على تحديد العدد الدقيق للمحالين على التقاعد ولإرجاء الإنتدابات للسنة المقبلة.

المؤشر 3.9 .2 : تكلفة التسيير لكل عون							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
أد	4,04	4,52	4,44	4.88	%105	5.038	2025

تمثل الإنجازات 105% من التقديرات المتوقعة بينما يهدف هذا المؤشر إلى تحقيق إستقرار في كلفة تسيير الأعوان ولكن بلغ مؤشر تكلفة التسيير لكل عون خلال سنة 2023: 4,881أ د مسجلا زيادة بـ% 5,26 مقارنة بتقديرات سنة 2023 (4,637أ د) وترجع هذه الزيادة إلى:

إرتفاع نفقات التسيير لسنة 2023 (19.420 أ د) بـ 6 % مقارنة بتقديرات نفس السنة (18.314 أ د) حيث إرتفعت مصاريف التسيير وإقتناء التجهيزات والمعدات ومصاريف إستغلال وسائل النقل المبوبة ضمن نفقات الإستثمار ومصاريف التسيير ضمن حسابات الخزينةبحوالي 19 %والمصاريف المبوبة ضمن نفقات التسيير بحوالي 3 %مقارنة بالتقديرات،

كما إرتفع عدد الأعوان لسنة 2023 بـ 0,73% مقارنة بتقديرات نفس السنة نظرالتفعيل برنامج إنتداب عملة الحضائر وآلية الترفيع الإختياري في سن الإحالة على التقاعد.

تم خلال سنة 2023 تسجيل إرتفاع في مؤشر تكلفة التسيير لكل عون (4,881 أد) مقارنة بسنة 2022 (4,365 أد)بنسبة 11,8%ويعود ذلك إلى إنخفاض عدد الأعوان(3,28%-) وإرتفاع نفقات التسيير (8%).

المؤشر 3.9 .2 : نسبة صرف إعتمادات التنميةلموفى شهر سبتمبر

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023(2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	35	72	74	50	67	79	2025

قدرت نسبة استهلاك الاعتمادات في موفى شهر سبتمبر من سنة 2023ب50% أقل من التقديرات المبرمجة والمقدرة بنسبة 74% ويرجع ذلك أساسا إلى لضعف السيولة خلال تلك الفترة خصوصا و أن آجال غلق عمليات الدفع بالنسبة للسنة المالية غالبا ما تمتد لشهر مارس مما ينتج عنه بالتالي تاخر في إستهلاك الإعتمادات لبعض البرامج وتسند الأولوية للمشاريع المتواصلة.

و من خلال حوار التصرف إرتآى رئيس البرنامج 9 أن ينزل هذا المؤشر إلى المستوى العملياتي لأنه قد تبين غياب العنصر الإستراتيجي فيه و عدم إمكانية التحكم في نتائجه خاصة وأن الامر يالصرف رهين ما تقدمه الاطراف التقنية حيث يتم الأمر بصرف الإعتمادات في إبانها أما عملية الدفع تبقى رهينة أمانة المصاريف التي تنتظر توفر السيولة من قبل مصالح وزارة المالية وهو أمر خارج عن نطاق البرنامج.

و تيقى نتائج الهدف "ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرامج " مرضية و في اتجاه التحسن بعد اتخاذ التدابير المذكورة.

- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات		تقديرات 2023	انجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التعديلي (1)		المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	**33779**	27759	**-6020**	**82%**
	اعتمادات الدفع	**33779**	27582	**-6197**	**82%**
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	**7390**	6872	**-518**	**93%**
	اعتمادات الدفع	**7390**	6179	**-1211**	**84%**
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	**3429**	2892	**-537**	**84%**
	اعتمادات الدفع	**3429**	2892	**-537**	**84%**
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	**3500**	3776	**276**	**108%**
	اعتمادات الدفع	**5400**	4807	**-593**	**89%**
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	**0**	0	**0**	**0%**
	اعتمادات الدفع	**0**	0	**0**	**0%**
المجموع	اعتمادات التعهد	**48098**	**41299**	**-6799**	**86%**
	اعتمادات الدفع	**49998**	**41460**	**-8538**	**83%**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

جدول عدد2
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة
(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2023 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2023 2-	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
نشاط عدد 1الإتصالات والرقابة والعلاقات الدولية	103	144	41	140%
نشاط عدد 2التدخل العمومي	3429	2892	-537	84%
نشاطZالمساندة	41516	34569	-6947	83%
نشاط3 التصرف في العقارات والتجهيزات	1670	1273	-397	76%
نشاط 4 الإحالة(للمجالس الجهوية)	3280	2582	-698	79%
المجموع	49998	41460	-8538	83%

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

(*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"

بلغت ميزانية البرنامج 9 لسنة 2023 تعهدا 48098 أد ودفعا 49998 أد وقد تم ضمن قانون المالية التعديلي إضافة 182 أد على باب النفقات الطارئة ضمن نشاط الإحالة وذلك تماشيا مع الهدف الثاني المتعلق بتحقيق ديمومة الميزانية.

حيث أن إعتمادات الإستثمار للبرنامج 9 "القيادة والمساندة" المرسمة بقانون المالية لسنة 2023 3500 أد تعهدا 5400 أد دفعا وقد تم توزيع إعتمادات التعهد بأكملها

ورفع التجميد عن إعتمادات الدفع بنسبة 100% عن أغلب مشاريع البناءات الإدارية ما عدا (مشروع بناء مقر جديد للإدارة الجهوية للتجهيز بسيدي بوزيد ومشاريع تهيئة الإدارات الجهوية بكل من تونس وتوزر ومدنين) ورفع التجميد بنسبة 100%على إعتمادات التجهيزات الإدارية، المخطط المديري للإعلامية، مصاريف الإشهار والإعلانات الدراسات قطاعية و إرساء نظام جودة الخدمات بالإدارة) أي بنسبة جملية قدرها 91.74%. (رفع التجميد عن مبلغ 4954 أ د)

- بالنسبة للمشاريع الخاصة ببرامج الإعلامية

✓ تم التعهد بصفقة إقتناء تجهيزات إعلامية بمبلغ جملي قدره 640.723 أ د

✓ كما تم مواصلة تأمين السلامة للمنظومات الإعلامية

- بالنسبة للبرنامج الفرعي 1 القيادة تم التعهد بثلاث مشاريع جديدة لسنة 2023:

✓ السنة الثانية من إتفاقية المساندة على شهادة الجودة ISO 9001 للمصالح المركزية والإدارة الجهوية بتونس بمبلغ 25.704 ألف دينار

✓ مشروع تعميم شهادة إيزو نسخة 2015 على كافة الإدارات الجهوية بمبلغ 6.465 ألف دينار

- ✓ مشروع المساعدة على تثبيت شهادة ISO 9001 نسخة 2015 لـ11 إدارة جهوية بمبلغ 46.172 ألف دينار
- ✓ إبرام عقد منظومة صيانة الآداء للسنة الثالثة بمبلغ 36 أ د.

مع مواصلة إنجاز الدراسات الخاصة لتطبيق مبدأ تكافئ الفرص والمساواة

بالنسبة للتحويلات الداخلية بين البرامج الفرعية داخل نفس البرنامج فقد ساهمت في تحسين آداء البرنامج خصوصا آداء البرامج الفرعية الجهوية أما التحويلات بين البرامج فقد تم تحويل 900أد للبرنامج 1 لخلاص متخلدات التنوير العمومي وذلك تكريسا لمبدأ ديمومة الميزانية.

و يعتبر إجمالا آداء البرنامج 9 مرضيا لسنة 2023 حيث بلغت نسبة تحقيق الأنشطة كافة سيتم العمل على مواصلة تحسين مؤشرات الآداء بالنسبة لسني 2024 و 2025 82%لتحقيق التوازن بين البرامج الفرعية و التركيز على الجودة والحوكمة لتحسين الآداء و ضمان فاعلية الأنشطة و إلغاء بعض المؤشرات التي ثبت أنها عملياتية بالأساس.

بطاقة النوع الاجتماعي: انجازات سنة 2023

أهم انجازات المهمة

تعتبر مهمة التجهيز والإسكان بمثابة قاطرة لبقية القطاعات التنموية الأخرى كالصناعة والفلاحة والتجارة والصحة والنقل... إذ يعتبر البعد الأفقي والعام لخدماتها من الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وإدماج جميع جهات البلاد وفئات المجتمع وخاصة الهشة منها والمهمشة في الحياة العامة وفي الدورة الإقتصادية وذلك عبر توفير الوصول الآمن والسريع لجميع الخدمات العمومية وتحقيق التمكين الاقتصادي والمالي لها . وفي هذا الإطار انخرطت مهمة التجهيز والإسكان في الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي وتنزيل أهداف هذه الخطة على مستوى سياساتها العمومية من خلال تجاوز الاشكاليات التالية:

– صعوبة تنقل النساء والرجال بالمناطق الريفية المعزولة مما يحد من النفاذ للخدمات بجميع أنواعها، وذلك جراء بنية أساسية طرقية غير ملائمة لحاجيات التنقل لمستعملي ومستعملات الطريق وأيضا للتغيرات المناخية.

–عدم الأخذ بالاعتبار للنوع الاجتماعي عند انجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي ومشاريع البنايات المدنية والاقتصار على العوامل التقنية والمالية فقط نظرا لعدم توفر المعلومات الكافية والاحصائيات اللازمة.

– عدم الاقتناع وعدم القدرة على إدراج النوع الاجتماعي في علاقة بالتغيرات المناخية نظرا لعدم وضوح الرؤيا لهذا المفهوم الجديد وأهميته.

–غياب الآليات لتقييم ما قبل وما بعد إنجاز الأشغال المتعلقة بحماية المدن والشريط الساحلي وانجاز البنايات المدنية للتثبت من مدى بلوغ الأهداف المتعلقة بتأثيرات التغيرات المناخية على مختلف الفئات.

-عدم المساواة بين النساء والرجال على مستوى سياسة الإسكان بخصوص النفاذ للسكن اللائق وللتجهيزات والفضاءات العامة وذلك بسبب عدم مراعاة النوع الإجتماعي والتغيرات المناخية في سياسة التخطيط الترابي والحضري إلى جانب نقص في تمثيلية المرأة في الهياكل و مواقع صنع القرار و عدم التكافؤ في القدرة المالية للحصول على قروض سكنية.

-غياب المساواة وتكافئ الفرص في سياسة التصرف الإداري والتمثيلية في الهيآت واللجان والمجالس الإدارية والتكليف بالمهام والتمتع بالامتيازات العينية بسبب غياب الإحصائيات والجرد شامل للقوانين المنظمة لمهمة التجهيز والإسكان وبسبب غياب سياسة اتصالية والتكوين في مجال مقاربة النوع الإجتماعي.

الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي

البرنامج عدد 1: البنية الأساسية للطرقات

الأثرعدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييزوالعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات

- إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي:

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات 2023	انجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتقديرات**	القيمة المستهدفة*
تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي	الهدف العملياتي 1: تدعيم حماية النساء من أشكال العنف على مستوى الطرقات السيارة والمرقمة	نسبة الطرقات مجهزة بالإنارة مستمرة				
		نسبة تواتر الأعطاب على شبكة الطرقات ذو خطورة				

	الهدف العملياتي 2: تحسين حوكمة البنية الأساسية للطرقات في اتجاه الأخذ بعين الاعتبار للفوارق المبنية على النوع الاجتماعي	نسبة الدراسات التي تأخذ بعين الاعتبار شروط الأمن للنساء				
تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم	الهدف العملياتي 3: تدعيم حماية النساء من أشكال العنف على مستوى المسالك الريفية	نسبة المسالك الريفية المهيئة	**46,3%**	**48,4%**	**105%**	**47,1%**

* تقديرات (ن+3) المضمّنة بالمشروع السنوي لأداء سنة 2023
** إنجازات 2023/ تقديرات 2023

- إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصّة بمتابعتها (بالإعتماد على الجدول التّالي):

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	الأعمال الأنشطة،الأنشطة الفرعية ،المشاريع دعائم الأنشطة	مؤشرات الأنشطة						الإنعكاس المالي (إن وجد)			
			تسمية المؤشر الطبيعة	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (2)/(1)	القيمة المستهدفة*	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (2)/(1)	مصدر التمويل
الهدف العملياتي 1: تدعيم حماية النساء من أشكال العنف على مستوى الطرقات السيارة والمرقمة	نسبة الطرقات مجهزة بالإنارة مستمرة	النشاط E السلامة المرورية واصلاح أضرار الفيضانات	نجاعة	--	--	--	--	--	--	--	--
	نسبة تواتر الأعطاب على شبكة الطرقات ذو خطورة		نجاعة	--	--	--	--	--	--	--	--
الهدف العملياتي 2: تحسين حوكمة البنية الأساسية للطرقات في اتجاه الأخذ بعين الاعتبار للفوارق المبنية على النوع الاجتماعي	نسبة الدراسات التي تأخذ بعين الاعتبار شروط الأمن للنساء	النشاط 9 دراسات طرقية و اتقان فني	نجاعة	--	--	--	--	--	--	--	--
الهدف العملياتي 3: تدعيم حماية النساء من أشكال العنف على	نسبة المسالك الريفية المهيئة	النشاط 8 تهيئة المسالك الريفية	نجاعة	**46,3%**	**48,4%**	**105%**	**47,1%**	253 667	130 623,5	**51%**	ميزانية الدولة وقروض خارجية

مستوى المسالك الريفية											

- **التحليل:**

- تحليل وشرح أسباب والميزانية وراء الفوارق في نسبة الإنجاز الميزانياتي:

بلغت إنجازات اعتمادات الدفع المخصصة للنشاط 8 تهيئة المسالك الريفية 51% وتعد مقبولة باعتبار أن إنجازات الهدف 1-3 والمؤشر 1.3.1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية سجل ارتفاعا عن المؤمول بنسبة 5%. فقد تميزت سنة 2023 بتواصل انجاز أشغال تهيئة 912 كلم من المسالك الريفية الدفعة الأولى والثانية.

- إقتراح التدابير والإجراءات التي سيتم إتخاذها للرفع من نسبة إنجاز المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي في السنوات الموالية:

البحث عن التمويلات اللازمة لانجاز مشاريع تهيئة المسالك الريفية.

الأثرعدد 6: صمود النساء والفتيات أمام الأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية

- إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي:

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات 2023	انجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتقديرات**	القيمة المستهدفة*
الهدف الهدف الاستراتيجي عدد 1- 3: المحافظة على جودة شبكة الطرقات لضمان سلامة مستعملي ومستعملات الطريق	الهدف العملياتي 1: استغلال الطاقات البديلة لتحقيق السلامة المرورية لمستعملي ومستعملات الطريق والحد من كلفة استغلال الإنارة العمومية	عدد النقاط السوداء (المواقع الخطيرة) التي تمت معالجتها بالإنارة العمومية بالطاقة الشمسية	---	---	---	---

- إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصّة بمتابعتها (بالإعتماد على الجدول التّالي):

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	الأعمال الأنشطة،الأنشطة الفرعية ،المشاريع دعائم الأنشطة	مؤشرات الأنشطة						الإنعكاس المالي (إن وجد)			
			تسمية المؤشر الطبيعة	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)	القيمة المستهدفة*	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (1)/(2)	مصدر التمويل
الهدف العملياتي 1: استغلال الطاقات البديلة لتحقيق السلامة المرورية لمستعملي ومستعملات الطريق والحد من كلفة استغلال الإنارة العمومية	عدد النقاط السوداء (المواقع الخطيرة) التي تمت معالجتها بالإنارة العمومية بالطاقة الشمسية	النشاط E السلامة المرورية واصلاح أضرار الفيضانات	ناتج	--	--	--	--	--	--	--	ميزانية الدولة

- **التحليل:**

- تحليل وشرح أسباب والميزانية وراء الفوارق في نسبة الإنجاز الميزانياتي:

تم ترسيم اعتمادات بميزانية 2024 تتعلق ب التنوير بالطاقة الشمسية لبعض النقاط الخطرة بولايات مختلفة وكذلك صيانة وتطوير جزء من شبكة التنوير العمومي بولايات مختلفة بالمرور من استعمال فوانيس SODIUM إلى استعمال الفوانيس المقتصدة للطاقة LED.

- إقتراح التدابير والإجراءات التي سيتم إتخاذها للرفع من نسبة إنجاز المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي في السنوات الموالية:

المرور التدريجي من الإنارة العمومية باستعمال الفوانيس إلى الإنارة العمومية باستعمال الطاقة الشمسية.

البرنامج 2 حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي

إن تدارس النوع الاجتماعي على مستوى المهمة ككل وعلى مستوى البرنامج 2 حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت بصفة خاصة يعتبر ضعيفا ودون المأمول ويعود ذلك أساسا لافتقاره للإحصائيات اللازمة ولعدم احتواء الدراسات المنجزة لتحليل الحاجيات الخصوصية للجنسين وبصفة عامة لكافة الفئات بهدف التحسين من جودة حياتهم وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

- **عدم تعميم سياسة بناء تراعي البيئة المحلية والتغيرات المناخية:**

الانخراط في المجهود الوطني في إطار التنمية المستدامة عبر اعداد تصور جديد لبنايات مدنية مستدامة بمواصفات ايكولوجية خالية من كل تلوث بيئي وبرؤية معمارية وهندسية تأخذ بعين الاعتبار الخاصيات البيئية والمناخية التي ستشيد فيها واستعمال الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والهوائية وغيرها للإنارة ومعالجة عصرية للنفايات الني ستنتج منها عند البناء والاستعمال.

تكريس ثقافة معمارية وهندسية جديدة تراعي الجوانب البيئية المحلية وتخفّف من تأثير المتغيّرات المناخية وتأثيراتها السلبية على المحيط.

- **عدم تعميم سياسة بناء تحترم أكثر مقاربة النوع الاجتماعي**

– يعتبر الهدف الرئيسي من ادراج مفهوم مراعاة النوع الاجتماعي بتصميم وإنجاز بنايات مدنية تضمن راحة وسهولة للاستعمال لمختلف المستخدمين من النساء والرجال وجميع الفئات وذلك عبر توفير فضاءات ملائمة لهم وتتماشى ومختلف حالتهم.

– حقّ الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية في العيش باستقلالية والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة على قدم المساواة مع الأسوياء في جميع مناحي الحياة ومنها النفاذ الى البنايات العمومية والخاصة وتمكينهم عبر حرية التنقل واختيار مكان إقامتهم من النفاذ الى كافة الأماكن العمومية والخاصة وادماجهم بصورة كاملة فب الحياة الاجتماعية.

–تمكين النساء من استعمال الفضاءات الحساسة والفضاءات الصحية في البنايات المدنية المستقبلة للعموم بطريقة مريحة تضمن الخصوصية،

–تخصيص أماكن لذوي الاحتياجات الخاصة لركن سيارات وتخصيص بعض المقاعد بالمدرجات بالجامعات وبالأقسام المخصصة للدراسة على غرار فضاءات الاستراحة ودور المياه والأدوش ... مع تعميم المنحدرات للدخول الى جميع الأماكن،

– تخصيص المصاعد لذوي الاحتياجات الخاصة وتعويض المنحدرات طويلة المسافة بالمصاعد خصوصا في الجامعات والإدارات والمستشفيات لتسهيل التنقل بجميع الفضاءات،

- **نقص في تعميم مفهوم مقاربة النوع الاجتماعي في تصميم البنايات المدنية والمنشآت:**

– عدم قناعة صاحب المنشأ بالنسبة للمشارع المفوضة بتقديم هذه المعطيات نظرا لافتقاره اليها وأنّ ذلك يتطلب القيام بدراسات إضافية وفي أغلب الأحيان ليست هناك النتائج المطلوبة وليس هناك قوانين واضحة ترغمه على ذلك،

– عدم الأخذ بعين الاعتبار للنوع الاجتماعي عند تصاميم المشاريع نظرا لنقص المعلومات والدراسات المطلوبة وعدم ادراجها بالبرنامج الوظيفي،

–كما أن الدراسات المنجزة لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري تفتقر للإحصائيات اللازمة التي من شأنها أن تمكننا من مراعاة احتياجات كل الفئات المنتفعة من المشاريع المنجزة وذلك بأخذها بعين الاعتبار عند إعداد التصاميم الضرورية لتنفيذ الأشغال

– افتقار الدراسات المنجزة لحماية المدن من الفيضانات للإحصائيات اللازمة التي من شأنها أن تمكننا من مراعاة احتياجات كل الفئات المنتفعة من المشاريع المنجزة وذلك بأخذها بعين الاعتبار عند إعداد التصاميم الضرورية لتنفيذ الأشغال

–

–عدم إدراج النوع الاجتماعي ضمن الضوابط المرجعية للمشاريع وعدم اعتبارها من العوامل المحددة لاختيار المشروع،

–افتقار أنشطة الإدارة للتقييم قبل وبعد إنجاز الدراسات والأشغال للتثبت من مدى بلوغ الأهداف المبرمجة وهو ما من شأنه أن يؤثر على مدى قدرة الإدارة على تحديد الاحتياجات الحقيقية لجميع الفئات.

- **عدم الأخذ بعين الاعتبار للنوع الاجتماعي عند إعداد أمثلة التهيئة العمرانية:**

– يعتبر مثال التهيئة العمرانية أحد الوثائق الأساسية التي يتم اعتمادها عند إعداد الدراسات الضرورية لإنجاز مشاريع حماية المدن من الفيضانات، ونظرا لعدم إدراج مفهوم النوع الاجتماعي عند إعداد هذه الأمثلة و هو من \انه أن يحد من مدى تحقيق انتظارات المواطنين لحمايتهم و ممتلكاتهم من الفيضانات و بالتالي مدى تحقيق الهدف المنشود للبرنامج.

على سبيل المثال في بعض الحالات عند إعداد تصميم تهيئة الأودية نقوم بإضافة منشآت عبور أمام مدارس أو محاضن أطفال أو منازل لتسهيل عبور جميع الفئات التي تجد صعوبة في السير مسافات طويلة للوصول إلى الضفة الأخرى من الوادي، ولكن عدم تناول أثلة التهيئة العمرانية للنوع الاجتماعي أثناء إعداده يحول دون إنجاز بعض الطرقات الضرورية والغير مبرمجة بأمثلة التهيئة العمرانية على هذا المستوى.

–كما أن الدراسات المنجزة لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري تفتقر للإحصائيات اللازمة التي من شأنها أن تمكننا من مراعاة احتياجات كل الفئات المنتفعة من المشاريع المنجزة وذلك بأخذها بعين الاعتبار عند إعداد التصاميم الضرورية لتنفيذ الأشغال

- **نقص للوعي بمقاربة النوع الاجتماعي:**

حيث تعتبر مشاريع الحماية من الانجراف البحري لا تنطوي ضمن مقاربة النوع الاجتماعي بما أن الهدف الأساسي هو الحماية من الانجراف البحري الذي يعتبر نتيجة للتغييرات المناخية وتوسع العمران أساسا ولا يِخذ بعين الاعتبار الأشخاص المعنيين بالحماية.

غير أن مشاريع الحماية تساعد بصفة غير مباشرة في إحياء المناطق المحاذية للمنشآت وتخلق مجال للترفيه للسكان بما فيهم النساء دون المس من سلامتهم وأمنهم.

إلا أن هذا الجانب يتم تهميشه غالبا ولا يتم التطرق له إلا عند المصادقة على فرضيات الحماية رغم اعتباره بصفة غير مباشرة معيار لاختيار الفرضية الأنسب.

2- الأسباب التي تحول دون الأخذ بعين الإعتبار للنوع الاجتماعي عند إنجاز المشاريع

-عدم اعتبار النوع الاجتماعي من العوامل المحددة لاختيار فرضيات الحماية من الفيضانات والاقتصار على العوامل التقنية والمالية فقط نظرا لعدم توفر المعلومات الكافية والاحصائيات اللازمة لأخذها بعين الاعتبار في المشاريع.

- عدم الوعي وعدم الاقتناع بإدراج النوع الاجتماعي في المشاريع نظرا لعدم وضوح الرؤيا لهذا المفهوم الجديد وأهميته للوصول الى العدالة الاجتماعية يجب تعميم هذا المفهوم واعطائه الأهمية اللازمة وذلك بالقيام بالتكوين اللازم والاستئناس بالتجارب العالمية في كيفية تطبيقه والقيام بزيارات لبعض المشاريع في هذا النوع

-افتقار أنشطة الإدارة للتقييم قبل وبعد إنجاز الأشغال للتثبت من مدى بلوغ الأهداف المبرمجة والمتمثلة أساسا في حماية الأرواح (جميع الفئات) والممتلكات من الفيضانات وهو ما من شأنه أن يؤثر على مدى قدرة الإدارة على تحديد الاحتياجات الحقيقية لجميع الفئات.

-عدم إدراج النوع الاجتماعي ضمن الخطوط المرجعية للمشاريع وعدم اعتباره من العوامل المحددة لاختيار فرضيات حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والاقتصار على العوامل التقنية والمالية والاجتماعية بصفة عامة دون ادراج النوع الاجتماعي.

-افتقار أنشطة الإدارة للتقييم قبل وبعد إنجاز الأشغال للتثبت من مدى بلوغ الأهداف المبرمجة والمتمثلة أساسا في حماية الأفراد والممتلكات والبنية التحتية والمرافق العمومية ومن الانجراف البحري وهو ما من شأنه أن يؤثر على مدى قدرة الإدارة على تحديد الاحتياجات الحقيقية لجميع الفئات وانتظاراها من المشاريع المزمع انجازها.

3- الإشكاليات ذات الأولوية

- العديد من التصاميم الهندسية للمنشآت والبنايات العمومية لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الاستعمالات للمرأة والأطفال وذوي الاحتياجات الخصوصية على غرار تجهيزات دورات المياه والمصاعد الكهربائية وأماكن ركن السيارات الخاصة بمستعملي الكراسي المتحركة نظرا لافتقارها للنسب الصحيحة،

- مثلا عدم تخصيص مدارج لجمهور النساء المشجعات في الملاعب الرياضية لضمان حمايتهن من بعض الممارسات العنيفة التي تقع في هذه الفضاءات،

-عدم فهم أهمية إدراج النوع الاجتماعي من قبل المهندسين المعماريين المهندسين ومكاتب الدراسات مما يؤثر سلبا على إنجاز الدراسات والأشغال،

- عدم وجود قوانين تلزم صاحب المنشأ بإلزامية ادراج المعلومات الكافية بالنوع الاجتماعي

4-تحديد الأهداف والمؤشرات

الهدف: تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية					
مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	تقديرات 2022*	تقديرات 2023	إنجازات 2023	نسبة الانجاز
– المؤشر 1: العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتما	مشروع	02	05	01	20
المؤشر 2: نسبة الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي	مشروع	02	05	01	20

- **الأهداف والمؤشرات:**

الهدف: التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة						
المؤشر: عدد للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي*						
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1) / (2)	القيمة المستهدفة لسنة 2024
عدد	–	2	6	3	50	9

***الدراسات: تم إعدادها أو مبرمجة أو بصدد الإعداد.**

– **التحليل:**

– بالنسبة لسنة 2023 تم الانطلاق في إعداد عدد 6 دراسات تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي وذلك عن طريق إدراج خبير في النوع الاجتماعي مهمته القيام بتشخيص الوضعية وتقديم مقترحات تأخذ بعين الاعتبار احتياجات كل الفئات المنتفعة من المشاريع المنجزة وذلك بأخذها بعين الاعتبار عند إعداد التصاميم الضرورية لتنفيذ الأشغال، غير أنه لم يتسن إتمام

إنجاز سوى 3 دراسات تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي نظرا لعدم استكمال بقية الدراسات المتعلقة أساس بحماية المدن من الفيضانات وذلك لأسباب متعلقة بعض مكاتب الدراسات.

ونظرا لنقص المعطيات اللازمة لإدراج النوع الاجتماعي بالدراسات فتبقى مخرجات الدراسة فيما يتعلق بمقاربة النوع الاجتماعي تبقى دون المأمول.

الحلول المقترحة للحد من الإشكاليات المطروحة

للحد من الإشكاليات المذكورة سابقا فيقترح القيام بما يلي:

- تكوين إطارات الإدارة للتمكن من مفهوم النوع الاجتماعي
- إدراج النوع الاجتماعي في كل دراسات ومشاريع حماية المدن من الفيضانات
- مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وإدخال مفهوم النوع الاجتماعي عند إعدادها

الهدف :حماية الشريط الساحلي والتحكم في إنجاز المنشآت البحرية					
المؤشر	الوحدة	تقديرات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	نسبة الانجاز
عدد المشاريع* المراعية للنوع الاجتماعي	عدد	-	1	1	100

***المشاريع: دراسات أو أشغال: منجزة أو مبرمجة أو بصدد الإنجاز.**

– التحليل:

– بالنسبة لسنة 2022 تم الانطلاق في دراسة لإعداد مخطط مديري لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري حيث سيتم القيام بدراسة واستبيان اجتماعي يراعي النوع الاجتماعي وسيتم ادراج

النوع الاجتماعي ضمن استراتيجية حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والأهداف المتصلة بها.

كما سيتم بالنسبة لبقية السنوات إدراج النوع الاجتماعي بكراس الشروط الخاصة بالدراسات.

4- خطة العمل:

يعود التقدم في احترام حقوق الأشخاص ذوي الإحتياجات الخصوصية الى احداث الأمر عدد 1467 لسنة 2006 مؤرخ في 30 ماي 2006 المتعلق بضبط المواصفات الفنية الخاصة بتيسير تنقل الأشخاص المعوقين داخل البناءات العمومية والفضاءات والتجهيزات المشتركة والمركبات السكنية والبناءات الخاصة والمفتوحة للعموم. كما أن التلويح بتفعيل العقوبات المنصوص عليها بالفصل عدد 35 بهذا الأمر وكذلك ادراج تقييم بعض المعايير بالمناظرات المعمارية لتبين كيفية ولوج الأشخاص ذوي الإعاقة الى البنايات الى تحسيس وتعريف المصممين وخصوصا المهندسين المعماريين بالتركيز أكثر أثناء التصميم لتقديم فضاءات تحترم خصوصيات هذه الفئة من المواطنين وكذلك لضمان الخصوصية للنساء في استعمال الفضاءات الحساسة والفضاءات الصحية في البنايات المدنية المستقبلة للعموم والبنايات السكنية المشتركة كالمبيتات الجامعية المخصصة للطلبة على غرار فضاءات الاستراحة ودورات المياه والأدواش.

وللحد من الإشكاليات المذكورة سابقا نقترح وضع خطة العمل التالية:

-اعداد الإطار القانوني لتفعيل القرارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي لأنها تهم كل القطاعات على جميع المستويات.

-إدراج النوع الاجتماعي في كل دراسات وإنجاز مشاريع البنايات المدنية وذلك بسن قوانين وأوامر تجبر صاحب المنشأ على اعداد دراسات وإحصائيات تقدم نسبة الاناث ونسبة الذكور لتقديم فضاءات صحية ومريحة تتماشى مع نسب التفاوتات بينهما وكذلك ادراج خصائص ببعض الفضاءات تضمان وتحترم خصوصيات لكليهما،

-تكوين إطارات الإدارة للتمكن من مفهوم النوع الاجتماعي وكيفية تفعيله،

-ادراج المعطيات الخاصة بالنوع الاجتماعي بالبرامج الوظيفية المعدة من قبل صاحب المنشأ وادراج تقديرات مالية خاصة بتنفيذ هذا المعطى الجديد.

العمل على انجاز دراسات الخاصة بالنوع الاجتماعي لبعض المشاريع على غرار المستشفيات والملاعب الرياضية والمعاهد والكليات.....

-انتداب مختصين في النوع الاجتماعي بالإدارة لتوضيح هذا المفهوم والعمل ادراجه بالبرامج الوظيفية وتحقيقه في كامل مراحل المشاريع من الدراسات الى الإنجاز.

-القيام بالتكوين اللازم على جميع المستويات للتعريف بهذا المفهوم الجديد لتعميمه وضمان سهولة تطبيقه.

-إدراج النوع الاجتماعي في كل دراسات ومشاريع حماية المدن من الفيضانات

-مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وإدخال مفهوم النوع الاجتماعي عند إعدادها

البرنامج عدد 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

- إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي:

خطة العمل الخاصة بالأثر 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	المؤشرات الاستراتيجية أو العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات 2023	انجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات**	القيمة المستهدفة*
الهدف 3: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر	الهدف العملياتي 1: تحسين ظروف عيش المتساكنين من النساء والرجال على حد السواء	**المؤشر 1:** نسبة المساكن التي تمّ تهذيبها حسب الجنس				
		المؤشر 2: نسبة النساء والرجال الذين انتفعوا بمنحة سكن لتحسين ظروف عيشهم				
		المؤشر 3: (استراتيجي) النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية	%36	%32	%89	%40
	الهدف العملياتي 2: ضمان النفاذ المنصف إلى آليات تمويل السكن لتعزيز تمكين المرأة	المؤشر 1: عدد برامج تمويل السكن الخصوصية لفائدة الفئات الهشة من النساء				
		المؤشر 2: نسبة النساء المستفيدات بقروض سكنية لاقتناء مسكن				

- إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصّة بمتابعتها (بالاعتماد على الجدول التّالي):

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	المؤشرات الاستراتيجية أو العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأعمال، الأنشطة، الأنشطة الفرعية ،المشاريع، دعائم الأنشطة	مؤشرات الأنشطة					الانعكاس المالي (إن وجد)			
			تسمية المؤشر الطبيعة	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)	القيمة المستهدفة*	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (1)/(2)	مصدر التمويل
الهدف العملياتي 1: تحسين ظروف عيش المتساكنين من النساء والرجال على حد السواء الهدف العملياتي 2: ضمان النفاذ المنصف إلى آليات تمويل السكن لتعزيز تمكين المرأة	المؤشر 1: نسبة المساكن التي تمّ تهذيبها حسب الجنس المؤشر 2: نسبة النساء والرجال الذين انتفعوا بمنحة سكن لتحسين ظروف عيشهم المؤشر 3 استراتيجي: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية المؤشر 1: عدد برامج تمويل السكن الخصوصية لفائدة الفئات الهشة من النساء	– مواصلة برامج تهذيب الأحياء السكنية مع مراعاة احتياجات النساء والفتيات و الرجال و الفتيان. –انجاز برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة الذي يهدف إلى النهوض بالتراث العمراني لبلادنا وتثمين قيمته التاريخية والمعمارية. –مواصلة برنامج تحسين السكن – مواصلة إنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي بعنصريه : عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها او توسعتها وعنصر توفير وبناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية.								
	المؤشر 2: نسبة النساء										

	المستفيدات بقروض سكنية لاقتناء مسكن											

- **التحليل:**

خطة العمل الخاصة بالأثر 4: سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	المؤشرات الاستراتيجية أو العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات 2023	انجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات**	القيمة المستهدفة*
الهدف1: النهوض بالتهيئة الترابية **الهدف 2:** تدعيم التخطيط العمراني والتحكّم في التوسّعات العمرانية.	الهدف العملياتي 1: تحسين ظروف عيش المتساكنين من النساء والرجال على حد السواء	**مؤشر 1 استراتيجي:** نسبة الدراسات لتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي (مؤشر تم اعتماده خلال المشروع السنوي للأداء لسنة 2024)	%33.33			
الهدف 3: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر	الهدف العملياتي 1: تحسين ظروف عيش المتساكنين من النساء والرجال على حد السواء	**المؤشر1:** نسبة المساكن التي تمّ تهذيبها حسب الجنس				
		المؤشر 2: (استراتيجي) نسبة النساء والرجال الذين انتفعوا بمنحة سكن لتحسين ظروف عيشهم	42%			50%
		المؤشر 3: (استراتيجي) النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية	%36	%32	%89	%40

الهدف1: النهوض بالتهيئة الترابية **الهدف 2:** تدعيم التخطيط العمراني والتحكّم في التوسّعات العمرانية. **الهدف 3:** النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر	الهدف 4: ضمان التوعية والتكوين في مجال إدراج مقاربة النوع الاجتماعي	المؤشر 1: عدد المنتفعين بالتكوين في مجال إدماج ومأسسة النوع الاجتماعي				

- إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصّة بمتابعتها (بالاعتماد على الجدول التّالي):

الأهداف الاستراتيجية أو العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	المؤشرات الاستراتيجية أو العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأعمال، الأنشطة، الأنشطة الفرعية ،المشاريع، دعائم الأنشطة	مؤشرات الأنشطة					الانعكاس المالي (إن وجد)			
			تسمية المؤشر الطبيعة	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)	القيمة المستهدفة*	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (1)/(2)	مصدر التمويل
الهدف1: النهوض بالتهيئة الترابية **الهدف 2:** تدعيم التخطيط العمراني والتحكّم	**مؤشر استراتيجي 1:** نسبة الدراسات لتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي	-إعداد ومراجعة الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي مع اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي . -إدراج النوع الاجتماعي صلب الدراسات المتعلقة بإعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة والتنمية العمرانية . -متابعة مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير و									

في التوسّعات العمرانية **الهدف 3:** النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر	المؤشر العملياتي1: نسبة المساكن التي تمّ تهذيبها حسب الجنس المؤشر العملياتي2: نسبة النساء والرجال الذين انتفعوا بمنحة سكن لتحسين ظروف عيشهم	إدراج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن مشروع مراجعة المجلة – مواصلة برامج تهذيب الأحياء السكنية مع مراعاة احتياجات النساء والفتيات و الرجال و الفتيان. – مواصلة برنامج إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها او توسعتها. – انجاز برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة الذي يهدف إلى النهوض بالتراث العمراني لبلادنا وتثمين قيمته التاريخية والمعمارية. – مواصلة برنامج تحسين بإسناد المنح و قروض السكن للفئات المعوزة ومحدودة الدخل من النساء والرجال لتحسين ظروف عيشها.								
الهدف العملياتي 4: ضمان التوعية والتكوين في مجال إدراج مقاربة النوع الاجتماعي	المؤشر العملياتي 1: عدد المنتفعين بالتكوين في مجال إدراج ومأسسة النوع الاجتماعي	– تطوير القدرات والكفاءات في مجال إدراج ومأسسة النوع الاجتماعي.								

- **التحليل:**

المجموعة –تم خلال سنة 2023 برمجة إعداد دراسات لـ8 امثلة توجيهية للتهيئة والرصد الترابي مع اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي لكل من ، العمرانية لمدن مدنين وسوسة الكبرى والمنستير وتطاوين والمهدية وزغوان والمثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب السفلى والمثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العليا.

–إدراج النوع الاجتماعي صلب الدراسات المتعلقة بإعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة والتنمية العمرانية .حيث تم خلال سنة 2022 إنجاز دراسة حول تطوير مرصد الحركية المستدامة والتي تتضمن إحصائيات حسب الجنس. ودراسة حول مثال التنقلات الحضرية بتونس الكبرى من قبل وكالة التعمير لتونس الكبرى وذلك بالتنسيق مع مختلف الهياكل المتدخلة. كما تم برمجة إعداد دراسة لسنة 2024 من قبل وكالة التعمير لتونس الكبرى حول الفضاء العمومي والنوع الاجتماعي .

- تمّ خلال سنة 2023 متابعة مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير بالتنسيق مع مكتب المستوطنات البشرية بتونس ""**UN HABITAT** " على ضوء نتائج التقييم ومحاور الإصلاح المقترحة في الشأن أخذا بعين الاعتبار أهم مخرجات الدراسات المنجزة من قبل الوزارة والمتعلقة أساسا بالسياسة الحضرية الوطنية والسياسة الجديدة للمدينة حيث تمّ تقييم محتوى المجلة من قبل خبراء وتشريك جميع الأطراف المتدخلة من خلال تنظيم ورشات جهوية ، وتم ضمن مشروع مراجعة المجلة إدراج مقاربة النوع الاجتماعي.

- تم خلال سنة 2022 إسناد المنح و قروض السكن لفائدة 826 امرأة أي ما يعادل 39 **%** من العدد الجملي للمنح التي تمّ إسنادها للفئات المعوزة ومحدودة الدخل لتحسين ظروف عيشها. ومن المتوقع أن تبلغ نسبة النساء اللاتي سينتفعن بمنحة تحسين سكن خلال سنة 2024 حوالي 46 **%** لتصل إلى نسبة 50 **%** سنة 2026. وبذلك يتم تحقيق هدف الوصول إلى التناصف بين المرأة والرجل في الانتفاع بمنحة تحسين السكن.

–بغاية تطوير القدرات والكفاءات تم خلال سنة 2023 تنظيم دورات تكوينية لفائدة الإطارات العاملة في قطاع التهيئة الترابية والتعمير والإسكان في مجال إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والميزانيات وذلك سواء في إطار مخطط التكوين السنوي أو في إطار الدراسة المتعلقة بتشخيص وتحليل النوع الاجتماعي بوزارة التجهيز والإسكان .

-بلغت انجازات العدد الجملي للمنتفعين بمساكن ومقاسم اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 8423 وتمثل الانجازات للمنتفعات النساء إلى موفى 2023، 2661 امرأة مقابل 5762 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 32 %موزعة كما يلي:

*2187 امرأة انتفعت بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها ما يعادل 31 % من العدد الجملي للمساكن التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 7131 مسكن.

*474 امرأة انتفعت بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار عنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية ما يعادل 37 %من المجموع الجملي للمساكن والمقاسم التي تمّ تسليمها والمقدرة بـ 1292 مسكن.

- نلاحظ أن أعلى نسبة للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي توجد بالجنوب الغربي بولايات توزر وقفصة وقبلي (47%)حيث بلغت نسبة النساء في ولاية توزر (59%) وهي الأعلى مقارنة بباقي ولايات الجمهورية. أما بولايات الشمال الغربي بباجة وجندوبة والكاف وسليانة فتعتبر نسبة النساء اللاتي انتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي الدنيا (24%) مقارنة ببقية الجهات حيث تبلغ النسبة بولاية جندوبة (20 %).

الأثر عدد 6: صمود النساء والفتيات أمام الأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية

- إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي:

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات 2023	انجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات**	القيمة المستهدفة*
الهدف 3: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر	الهدف 2: توفير مساكن مستدامة لتخفيف آثار تغيرات المناخ	المؤشر 1: نسبة المساكن المستدامة المنجزة				

- إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصّة بمتابعتها (بالاعتماد على الجدول التّالي):

الأهداف الاستراتيجية أو العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	الأعمال، الأنشطة، الأنشطة الفرعية ،المشاريع، دعائم الأنشطة	مؤشرات الأنشطة					الانعكاس المالي (إن وجد)			
			تسمية المؤشر الطبيعة	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)	القيمة المستهدفة*	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (1)/(2)	مصدر التمويل
الهدف1: النهوض بالتهيئة الترابية **الهدف 2:** تدعيم التخطيط العمراني والتحكّم في التوسّعات العمرانية		–متابعة مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير بالتنسيق مع مكتب المستوطنات البشرية بتونس "UN HABITAT" تم ضمن مشروع مراجعة المجلة الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية و الانتقال الطاقي. –تم خلال سنة 2023 إتمام الدراسة المتعلقة بتطوير مرصد الحركية المستدامة التي تعتبر من الركائز التي تسعى وكالة التعمير لتونس الكبرى إلى وضعها للقيام بالدراسة الاستراتيجية الخاصة بمثال التنقلات الحضرية في تونس الكبرى. –تمّ برمجة إعداد دراسة بميزانية 2023 من قبل وكالة التعمير لتونس الكبرى حول التكيف مع المتغيرات المناخية بتونس الكبرى في التخطيط العمراني . - كما تم برمجة إعداد دراسة منهجية إعادة تأهيل وهيكلة الأنسجة الحضرية بتونس الكبرى وتطوير النسخة الثانية لمرصد الحركية المستدامة بتونس الكبرى خلال سنة 2024.								

الهدف 2: توفير مساكن مستدامة لتخفيف آثار تغيرات المناخ	المؤشر 1: نسبة المساكن المستدامة المنجزة	–تم خلال سنة 2023 الشروع في إعداد دراسة "تحديد ووضع خرائط للمناطق المهددة بالمخاطر المناخية الشديدة" . – مواصلة برامج تهذيب الأحياء السكنية مع مراعاة التغيرات المناخية والنوع الاجتماعي. –انجاز تهيئة ايكولوجية وفق حي نموذجي يخضع لمواصفات إيكولوجية تتّكثف فيه العناصر الصديقة للبيئة على غرار الحي الإيكولوجي الذي بادرت بتهيئته الوكالة العقارية للسكنى ضمن مشروعها السكني الكائن بولاية منوبة. – اعتماد نهج المدينة الذكية الذي يعزز الرقمنة والطاقة النظيفة والتقنيات على غرار ما قامت به شركة البحيرة للتطهير والاستثمار بإحداث أول مدينة ذكية وهي أول تجربة من نوعها في تونس تهدف للارتقاء بالمشهد العمراني ومواكبة التكنولوجيات والمعايير الدولية الحديثة.								

- **التحليل:**

- تم الشروع في دراسة حول مثال التنقلات الحضرية بجهة تونس الكبرى: وهو " أداة تخطيط استراتيجي" تمكّن من حوكمة التّنقلات الحضرية بهدف معالجة إشكاليات النقل والتّنقل بإقليم تونس، وذلك بتنظيم النقل العمومي، وتقليص الازدحام المروري وسط العاصمة، والمركزيات العمرانية المحاذية لها، والتّشجيع على استعمال وسائل النّقل السّلسة مع مراعاة النوع الاجتماعي والتكيف مع التغيرات

المناخية. حيث تمت مواصلة اعداد الخطوط المرجعية لدراسة مثال التنقلات الحضرية بجهة تونس الكبرى بمساعدة فنية من **AFD** و **CODATU**. وقد تم توفير خبيرة في مجال التنقل. ثم تمت مراجعة أخيرة للخطوط المرجعية من طرف الخبير بمعهد التهيئة والتعمير بفرنسا في إطار مشروع التعاون اللامركزي بين الوكالة والمجلس الجهوي لجهة باريس.

- تم خلال سنة 2023 الشروع في إعداد دراسة "تحديد ووضع خرائط للمناطق المهددة بالمخاطر المناخية الشديدة" التي تندرج في نطاق مشروع " الخطة الوطنية للتكيف مع التغيّرات المناخيّة" **PAN – Plan d'Adaptation National aux changements climatiques** والذي تنفذه وزارتي البيئة والتجهيز والإسكان (الإدارة العامة للتهيئة الترابية) بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يهدف إلى إدراج مخاطر المناخ في مخططات التنمية وأمثلة التهيئة الترابية وبتمويل من الصندوق الأخضر للمناخ (**Green Climate Fund**).

كما تمّ الشروع في إعداد المرحلة الثالثة المتعلقة بالتكوين ونقل المهارات وذلك من خلال انجاز الدورة الأولى من التكوين على مرحلتين: أيام 6 و7 و8 و19 و20 ديسمبر 2023.

– مواصلة برامج تهذيب الأحياء السكنية مع مراعاة التغيرات المناخية والنوع الاجتماعي حيث تمّ خلال سنة 2023 إعداد دراسة النجاعة الطاقية لبرنامج تهذيب الأحياء السكنية جيل ثاني حيث تمّ إنهاء المراحل الأولى والثانية والثالثة من هذه الدراسة (طرق تعميم التنوير العمومي باستعمال الأجهزة المقتصدة للطاقة وطرق التصميم المناخي الحيوي للتجهيزات الجماعية والاقتصادية ووضع الألواح الفوطوضوئية على أسطح المباني للتجهيزات الجماعية والاقتصادية) وفي طور إعداد المرحلة الرابعة (تحديد المؤشرات المتعلقة بالانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري).

- مشاركة إطارات وكالة التعمير لتونس الكبرى في التظاهرات الوطنية والدولية الداعمة لمراعاة النوع الاجتماعي في التخطيط العمراني والمشاريع الحضرية على غرار:
  - مشاركة ثلة من إطارات الوكالة في سلسلة من الدورات التكوينية والورشات والاجتماعات التي نظمتها وزارة الاشراف حول ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في أنشطة الوزارة وكيفية إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي.
  - مشاركة 05 إطارات نسائية في منتدى إقليمي حول التنقل النشط، تحت شعار: " للعيش في المدينة بشكل أفضل" الذي انتظم بمدينة المهدية أيام 23 و24 و25 ماي 2023. حيث قامت السيدات بتنشيط ورشتين حول:

- Comment décliner les politiques publiques et les stratégies nationales de la mobilité au niveau local.
- Faire ensemble un réseau de mobilité active autour des établissements éducatifs, en considérant l'approche genre.

  - وفي إطار الاستعداد لإنجاز مثال التنقلات الحضرية لجهة تونس الكبرى، شارك إطاران من الوكالة في دورة تكوينية حول: النوع الاجتماعي والنقل الحضري وذلك خلال شهر أكتوبر 2023.

البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

تم العمل خلال سنة 2023 على الترفيع في نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية ومواقع صنع القرار في إطار مهمة التجهيز والاسكان وذلك تجسيما **للأثر الثاني والثالث والرابعوالخامس** من الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي والمتمثل في:

– "الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي"

– التمكين الاقتصادي والمالي للنساء وحقهن في العمل اللائق والأجر العادل.

–إعداد ميزانية تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي

وإذ تعترض المهمة في هذا الإطار عديد الإشكاليات التي تعزز الفوارق بين الجنسين تلخصت أسبابها خاصة في:

– نصوص قانونية غير ملائمة أو مراعية للنوع الاجتماعي (كالقانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983، المتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، والنصوص المتعلقة بالتكليف بالخطط

الوظيفية...) وصعوبة إدراج مقاربة النوع الاجتماعي بها لضمان المساواة بين الجنسين في الانتداب والتسمية بالخطط الوظيفية والتمثيلية بمجالس الإدارة.

– غياب الآليات الكفيلة للقيام بإحصائيات النوع الاجتماعي وتشخيص معمق للوضع الجندري.

– غياب التوعية والتحسيس لدور المرأة في المجتمع والاسرة بالإضافة الى العائق الثقافي والاجتماعي والممارسات العرفية التمييزية ضد المرأة غير المبررة.

– العنف والتمييز في فضاءات العمل (خصوصا أثناء مراقبة المشاريع الخاصة بالقطاع)، ويعتبر هذا الجانب من أخطر ما يمكن أن تتعرض له المرأة من تهديد في إطار ممارستها لمهامها، سواء كان هذا التهديد ناتج عن فعل مادي أومعنوي (ضغوطات نفسية نتيجة الاستغلال أو التحرش أو الهرسلة بشتى أنواعها)والذي قد ينتج عنه سلب المرأة لثقتها في قدرتها على تحمل المسؤولية و يكون سببا في ضرب صحتها النفسية.

– عدم القدرة على ضبط مقاييس تكليف الإطارات من النساء والرجال بالخطط الوظيفية ومواقع اتخاذ القرار في حال تعدد المترشحين،

– صعوبات على مستوى الالتزام بمبدأ التناصف على مستوى تمثيلية المرأة في مختلف الخطط الوظيفية ومواقع صنع القرار في غياب معايير التكليف في حال تعدد المترشحين.

وحيث تتمثل الإشكالية ذات الأولوية بالنسبة لبرنامج القيادة والمساندة في:ضعف تمثيلية المرأة في مختلف الخطط الوظيفية ومواقع صنع القرار.

إلا أنه وفي إطار تجسيم التعهدات الدولية والإطار التشريعي والمؤسساتي والذي يخلوظاهريا من التمييز بين المرأة والرجل في المجالات المتعلقة بالتشغيل أو عضوية المجالس المنتخبة أو بلوغ مواقع صنع القرار وملائما لتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال فإن الواقع يعكس حقيقة تواجد محتشم أو دون المأمول للمرأة في العمل أو في إدارة الشأن العام إلى حد ما،وأمام هذا التحدي تمكنت مهمة التجهيز خلال سنة 2023 من تسجيل نتائجإيجابية على مستوى تمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية بصفة عامة (باعتبار جميع الخطط) تجاوزت الهدف المنشود وسجلت تطورا على مستوى تمثيليتها بمجالس الادارة،

فمقارنة بالسنوات السابقة تمكنت مهمة التجهيز ولأول مرة من تحقيق نتائج ايجابية سجلتها سنة 2023 بخصوص تمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية العليا مقارنة بما تم تسجيله في السنة السابقة من انخفاض لمشاركة الاطار النسائي في هذه الخطط وهو ما يبرز نجاح مهمة التجهيز خلال السنة المعنية في تذليل العوائق **أمام ولوج المرأة لموقع اتخاذ القرار** ويبقى الهدف قائما نحو المحافظة على هذه النسبة والعمل على مزيد تطويرها والبحث قدما في الآليات الكفيلة لذلك.

لا تزال المهمة تسجل الفوارق السلبية بين الجنسين في هذا المجا لخاصة على المستوى المركزي والجهوي وعلى مستوى طبيعة الخطط كما يتواصل تسجيل الفوارق السلبية على مستوى تمثيلة المرأة بمجالس الإدارة رغم نسبة التطور المسجلة بعنوان سنة 2023 (من 27%إلى 34%).

الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي التي تساهم المهمة في تحقيقها في إطار برنامج القيادة والمساندة:

الأثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء في التشريع وفي الممارسات

1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

الهدف الاستراتيجي عدد 1 تحسين حوكمة المهمة وقيادة إدراج النوع الاجتماعي صلب مهمة التجهيز

الأهداف الاستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات سنة 2023	إنجازات سنة 2023	نسبة الانجاز	القيمة المستهدفة

		- نسبة الموظفات المتحصلات على عطل طويل الأمد لأسباب نفسية		%95 وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع نسبة الملفات عطل المرض الجملية للنساء التي بلغت 23%		

*إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصة بمتابعتها

سيقع العمل مستقبلا على الأهداف العملياتية الخاصة بالأثر عدد 1 بمختلف الأعمال والأنشطة المرتبطة به وسيتم التركيز خاصة على مناهضة العنف ضد المرأة بتشخيص معمق للوضع في ملفات العطل المرض طويل الأمد لأسباب نفسية وعصبية كما سيتم التركيز على مختلف المآخذ المنسوبة للموظفات والتي استوجبت مساءلتهن وإحالتهن على مجالس التأديب واتخاذ قرارات تأديبية في شأنهن وذلك نحو استشفاف الأسباب الرئيسية التي أدت بهن إلى ارتكاب الخطأ التأديبي وسيم العمل على توفير قاعدة بيانات في الغرض يتم تحيينها بصفة دورية حتى يتسنى تشخيص الوضع ودراسة الحلول الكفيلة للتغيير .

الأثر عدد 02: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

الهدف الإستراتيجي 2 التصرف في الموارد البشرية حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص من خلال:

الأهداف الاستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات سنة 2023	إنجازات سنة 2023	نسبة الانجاز	القيمة المستهدفة
1- تطوير قدرات الإطارات من النساء والرجال بالوزارة	1-دعم المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في الانتفاع بالمهمات والتربصات بالخرج	نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المهمات والتربصات بالخارج	124	126	1.01	100
	2- الرفع في نسبة الأعوان المتكونين في مجال النوع الاجتماعي من الجنسين		***	***	***	***
2- الرفع من تمثيلية المرأة بمواقع صنع القرار بمهمة التجهيز	3- الرفع من تمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية بالجهات	نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية بالجهات	92	89	0,96%	100
	4- الرفع من تمثيلية المرأة في كل الخطط الوظيفية بالإدارة المركزية والرفع من تمثيليتها في الخطط الوظيفية العليا	نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية بالإدارات المركزية	100	102	1,02 %	100
		نسبة تمثيلية المرأة بمجالس الإدارة	%28	%34	1,21 %	نسبة ماوية

- **الإنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصة بمتابعتها**

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	المؤشرات العملياتية	الأعمال (الأنشطة، الأنشطة الفرعية، المشاريع، دعائم الأنشطة	مؤشرات الأنشطة	الانعكاس المالي (إن وجد)
دعم المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في الانتفاع بالمهمات والتربصات بالخارج	نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المهمات والتربصات بالخارج	- تطوير التواصل مع المنظمات الوطنية والدولية التي تعنى بالنوع الاجتماعي - البحث في توفير الموارد المالية - احداث وتطوير منظومة بيانات خاصة بالمهمات والتربصات بالخارج	نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المهمات والتربصات بالخارج	
الرفع في نسبة الأعوان المتكونين في مجال النوع الاجتماعي من الجنسين	ـنسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية حسب الجنس ـ نسبة الأعوان المتكونين في النوع الاجتماعي	-	نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية حسب الجنس نسبة الأعوان المتكونين	
الرفع في نسبة الأعوان المتكونين في مجال النوع الاجتماعي من الجنسين		- جمع الاحصائيات المتعلقة بالتكوين بالنوع الاجتماعي في القطاع		
الرفع من تمثيلية المرأة في الخطط	نسبة تمثيلية المرأة بالخطط	- احداث سياسة دمج النوع الاجتماعي في	نسبة تمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية بالجهات	

الوظيفية بالجهات	الوظيفية بالجهات	برنامج التكليف بالخطط الوظيفية وبمواقع القرار على المستوى الجهوي والمركزي - إرساء برنامج تنفيذي لتوظيف الكفاءات يأخذ بعين الاعتبار مبدأ التناصف وتكافئ الفرص للتمثيل بالخطط الوظيفية والوظائف العليا والتنسيق بين مختلف المصالح على الصعيد المركزي والجهوي لتنفيذ البرنامج		
الرفع من تمثيلية المرأة في كل الخطط الوظيفية بالإدارة المركزية		- إحداث لجنة قيادة وزارية تنظر دوريا في برنامج التكليف بالخطط الوظيفية ومدى مراعاة مبدأ التناصف في إسناد الخطط - برمجة آلية التنسيق والتواصل بين مختلف المصالح المعنية مركزيا وعلى الصعيد الجهوي لتعميم مبادئ النوع الاجتماعي	نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية بالإدارات المركزية	
دعم تمثيلية المرأة		ادخال آلية التناظر للترشح	نسبة تمثيلية المرأة في مجالس الإدارة	

بمجالس الادارة		**للخطط الوظيفية العليا وتعميم التجربة تدريجيا على بقية الخطط نحو التمثيل الأجدر للكفاءات وتدعيم تكافؤ الفرص بين الجنسين.**		

ويبقى تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين والتأكيد على عديد الحقوق الأساسية للمرأة بالقطاع موضوع تدرج في إنجاز الأهداف المرصودة وفق خطط مرحلية قابلة للتنفيذ وتأخذ بعين الاعتبارخصوصيات القطاع والخطة الاستراتيجة لمقاربة النوع الاجتماعي الخاصة بالمهمة وذلك في إطار رصد مجموعة من الأولوياتلتكريس مشروع الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي

وسيقع مستقبلا العمل بدقة على هذه الاهداف العملياتية ومؤشراتها و توفير قاعدة بيانات إحصائية في إطار إرساء خلية عمل متابعة إرساء مقاربة النوع الاجتماعي بالبرنامج 9و ذلك دعما بالأساس للأثر الثاني وهو ولوج المرأة لمراكز القرار الذي لن يتحقق إلا بالقضاء على كل اشكال العنف و ذلك ضمن المشروع السنوي لسنة 2025 نظرا لعدم توفر المعطيات حاليا و لعدم وجود مخطط قطاعي للنوع الإجتماعي.

- **التحليل**

وما يمكن ملاحظته من خلال إحصائيات سنة 2023 هو الحضور الواضح للإطارات النسائية المشاركين في التربصات والمأموريات بالخارج خلال سنة 2023، بما يبرز المجهودات المبذولة من قبل وزارة التجهيز والإسكان في إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في إطار برمجة والتصرف في المهمات بالخارج وذلك نحو الرفع من نسبة مساهمة المرأة في التوجهات الاستراتيجية للقطاع وولوجها في مواقع اتخاذ القرار.

	المأموريات بالخارج	التربصات بالخارج
عدد المشاركين من النساء	23	07
العدد الجملي	53	13
النسبة	% 43.39	% 53.84

كما تم تسجيل تطور تدريجي في نسبة تمثيلية المرأة بمجالس الإدارة بلغت 34% أي بنسبة تطور بلغت 1.21% مقارنة بالتقديرات المسجلة بعنوان سنة 2023 وبنسبة تطور إيجابية على مستوى الإنجازات بلغت 1.25%، وللاستمرار في خدمة هذا التطور سيتم العمل مستقبلا على توعية وتحسيس جميع الأطراف المتدخلة قصد الاخذ بعين الاعتبار لمبدأ التناصف في إطار برمجة المقترحات لتمثيل الوزارة بمجالس الإدارة.

المؤشر	الوحدة	انجازات	توقعات	التقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
العدد الجمليللإطارات الممثلة بمجالس الإدارة	**عدد**	59	60	64	65	65
عدد الإطارات النسائيةالممثلة بمجالس الإدارة	**عدد**	20	22	24	25	25

النسبة	%	34%	37 %	37%	38%	38%

أما على مستوى تمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية فقد شهد مؤشر تمثيلية الإطارات النسائية بالخطط الوظيفية خلال سنة 2023 مراوحة جذرية وذلك حسب طبيعة الخطة، حيث تم تسجيل قيمة إيجابية لمشاركة المرأة بالخطط الوظيفية الدنيا بلغت 113 بالنسبة لخطة رئيس مصلحة أين نلاحظ تجاوز واضح للقيمة الأدنى المنشودة 100، وتواصلت إيجابية المؤشر في خطة كاهية مدير . في حين سجل المؤشر تراجعا واضحا في خطة مدير.

و ما يمكن الإشارة اليه خلال إنجازات سنة 2023 هو **بلوغ المؤشر إلى القيمة المنشودة (100) في خطة مدير عام** وهو من الإنجازات الايجابية التي سجلتها سنة 2023 بخصوص تمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية العليا مقارنة بما تم تسجيله في السنوات السابقة من انخفاض للمؤشر بالنسبة لهذه الخطة وهو ما يبرز نجاح مهمة التجهيز خلال السنة المعنية في تذليل العوائق أمام ولوج المرأة لمواقع اتخاذ القرار . وهو ما يبينه الجدول التالي:

نسبة الإطرات النسائية التي تشغل خطط وظيفية حسب نوعية الخطة خلال سنة 2023

الخطة الوظيفية	النساء	الرجال	المجموع العام	النسبة	نسبة الإطارات النسائية	المؤشر قاعدة 100
رئيس مصلحة	112	151	263	43%	38%	**113**
كاهية مدير	65	101	166	39%	38%	**103**
مدير	25	62	87	29%	38%	**76**

مديرعام	10	16	26	38%	38%	**100**
المجموع العام	**212**	**330**	**542**	39%	38%	**102**

وسيتم العمل على تحسين ما تم تسجيله من مؤشرات بعنوان سنة 2023 فيما بخصوص تمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية والتي كانت على النحو التالي:

		2024	2025	2026	**2027**
عدد الإطارات النسائية التي تشغل خطط وظيفية	**عدد**	226	230	234	234
العدد الجملي للخطط غير الشاغرة	**عدد**	580	590	590	600
النسبة (1)	**%**	39%	39%	39%	39%
عدد الإطارات النسائية (أ1+أ2)	**عدد**	587	616	646	678
مجموع إطارات الوزارة (أ1+أ2)	**عدد**	1484	1528	1573	1620
النسبة (2)	**%**	40%	40%	41%	42%

المؤشر(1)/(2)*100	قاعدة 100	100	97	95	92

كما سيتم على المستوى الجهوي العمل على التقليص من تسجيل التفاوت بين المركزي والجهوي والراجع أساسا إلى ارتفاع نسبة الإطارات من صنف الرجال من المجموع العام للإطارات على المستوى الجهوي (65)% مقارنة بـ المستوى المركزي (55%) (تقارب في النسبة) ومحدودية الخطط الوظيفية بالتنظيم الهيكلي للإدارات الجهوية. حيث سجلت النسب بعنوان سنة 2023 على النحو التالي:

	مركزي		جهوي	
	نساء	رجال	نساء	رجال
عدد الإطارات التي تشغل خطط وظيفية	128	148	84	184
العدد الجملي للخطط غير الشاغرة	276		268	
النسبة (1)	46%	54%	31%	69%
عدد الإطارات	214	265	309	571
مجموع الإطارات	479		880	
النسبة (2)	45%	55%	35%	65%
المؤشر(1) /(2)	102	98	89	106

وبصفة عامة سيتم رسم الاطار العام والاجراءات الكفيلة لتحديد التزامات البرنامج 9 بهدف تجسيم ومزيد تكريس المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بنشاط القطاع إضافة إلى تحديد مختلف المبادئ والأهداف والالتزامات الكفيلة لذلك وايجاد الاليات المناسبة لتنفيذها عبر وضع مخطط تنفيذي

وآليات مناسبة للمتابعة والتقييم. قصد الوصول الى النسب المثلى في نجاعة الادارة عبر التوظيف الأمثل للكفاءات النسائية بالخطط الوظيفية وبمجالس الادارة وذلك عبر الرفع من قيمة المؤشرات المذكورة.

وللحد من الإشكاليات سيتم العمل على مواصلة الترفيع في نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفيةومواقع صنع القرار في إطار مهمة التجهيز والاسكان وذلك تجسيما الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي والمتمثل في:

– الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي"

– التمكين الإقتصاديو المالي للنساء وحقهن في العمل اللائق و الأجر العادل

–إعداد ميزانية تعتمد مقاربة النوع الإجتماعي

– على تطوير الإطار التشريعي ووضع أهداف استراتيجية ومخطط تنفيذي في المجال القطاعي تماشيا مع مقاربة النوع الاجتماعي وذلك عبر:

* المساهمة في ارساء إطار قانوني وترتيبي يخدم مقاربة النوع الاجتماعي ذات العلاقة ،

– العمل على إرساء خطة اتصالية تضمن ولوج الكل إلى المعلومة المتعلقة بالنوع الاجتماعي ومدى تقدم المخطط القطاعي لمأسسة النوع

الاجتماعي

– العمل على ضمان نظم معلوماتية موحدة للنوع الاجتماعي و تطوير التطبيقات الموجودة

– العمل على إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في المشاريع والبرامج التي تقوم بها مهمة الوزارة (البرنامج 9) بما يتلاءم مع السياسات الوطنية ومتطلبات الشركاء والممولين الدوليين،

– الحرص مستقبلا على إدراج مقاربة النوع الإجتماعي صلب التبويب الميزانياتي لوزارة التجهيز تماشيا مع التجارب المقارنة و توجهات وزارة المالية

* تحسيس الإطارات والأعوان بمقاربة النوع الاجتماعي وتحسين قدراتهم ودعم كفاءاتهم عبر التوعية والتكوين،

* رصد التمويلات اللازمة لإرساء منظومة معلوماتية وتطويرها للقيام بالإحصائيات اللازمة ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي وابراز الفجوات ومعالجتها.

وقد تمّ تنزيل المحور الاستراتيجي إلى أهداف استراتيجية وأهداف عملياتية ومؤشرات قيس أداء.

– دعم تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية ومواقع صنع القرار من خلال العمل على التنسيق بين المصالح الادارية المعنية بالتصرف في الخطط

الوظيفية وجميع الإدارات المركزية في اتجاه اعداد برنامج سنوي (أو سداسي) للتسمية بالخطط الوظيفية مع الاخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع الاجتماعي.

– الاخذ بعين الاعتبار لمبدأ التناصف في اعداد وبرمجة حركة الإطارات الجهوية بعنوان كل سنة وذلك من خلال التنسيق بين مختلف المصالح والجهات المعنية بهدف التوظيف الأمثل للكفاءات النسائية.

– العمل على التنسيق بين المصالح الإدارية المعنية بالتصرف في الخطط الوظيفية وجميع الإدارات المركزية في اتجاه اعداد برنامج سنوي (أو سداسي) للتسمية بالخطط الوظيفية مع الأخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع الاجتماعي.

– سحب الإجراءات المعمول بها في إطار التسمية بالخطط الوظيفية العليا قصد توفير أكثر حظوظ للإطارات النسائية بالوزارة على الخطط الوظيفية الأدنى مباشرة وذلك ببرمجة ثلاث ترشحات كحد ادنى لتقديمها لرئيس الإدارة يؤخذ فيها بعين الاعتبار لمبدأ لتقديمها لرئيس الإدارة يؤخذ فيها بعين الاعتبار لمبدأ التناصف بين الجنسين للتكليف بخطة مدير إدارة مركزية أو جهوية أو رئيس وحدة تصرف حسب الأهداف بخطة وامتيازات مدير إدارة مركزية .

– احداث منظومة احصائية مراعية للنوع الاجتماعي بالوزارة والتنسيق مع مختلف المتدخلين في المجال وخاصة مكاتب الدراسات.

– مقترح اعتماد آلية التناظر للتسمية بالخطط الوظيفية العليا.

– تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص وذلك بمراعاة خصوصيات المرأة (كالوضع الاجتماعي والعائلي ...) بالوزارة لمزيد توفير الشروط الملائمة للعمل وتحقيق المردودية المطلوبة (دراسة امكانية إحداث محاضن مدرسية في الوسط المهني وتقييم أثره على الوضعية المهنية للكفاءات النسائية)

– تفعيل مخرجات الدراسة المتعلقة بالتوقيت الإداري الجديد المراعي للوظيفة الاجتماعية والأسرية للمرأة

– توفير حظوظ أوفر للإطارات النسائية في التكوين والرسكلة واشتراط مبدأ المساواة والتناصف في إطار الاعداد لقائمات المرشحين للتكوين أو التربص أو القيام بمختلف المهمات بالخارج.

–سيتم العمل مستقبلا على الأثر 1 المتعلق بالقضاء على كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة بإعتباره حافزا لدعم ولوج المرأة لمراكز القرار و شعورها بالثقة والطمأنينة لتحمل المسؤوليات و ذلك بعد تشخيص الوضع القائم من خلال مكتب دراسات.

–و لذلك سيتم العمل على تطوير الإطار التشريعي ووضع أهداف استراتيجية ومخطط تنفيذي في المجال القطاعي تماشيا مع مقاربة النوع الاجتماعي وذلك عبر :

* المساهمة في ارساء إطار قانوني وترتيبي يخدم مقاربة النوع الاجتماعي ذات العلاقة ،

– العمل على إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في المشاريع والبرامج التي تقوم بها مهمة الوزارة (البرنامج 9) بما يتلاءم مع السياسات الوطنية ومتطلبات الشركاء والممولين الدوليين،

– الحرص مستقبلا على إدراج مقاربة النوع الإجتماعي صلب التبويب الميزانياتي لوزارة التجهيز تماشيا مع التجارب المقارنة و توجهات وزارة المالية

* تحسيس الإطارات والأعوان بمقاربة النوع الاجتماعي وتحسين قدراتهم ودعم كفاءاتهم عبر التوعية والتكوين،

* رصد التمويلات اللازمة لإرساء منظومة معلوماتية وتطويرها للقيام بالإحصائيات اللازمة ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي وابراز الفجوات ومعالجتها.

وقد تمّ تنزيل المحور الاستراتيجي إلى أهداف استراتيجية وأهداف عملياتية ومؤشرات قيس أداء.

بالتالي سيتم رسم الاطار العام والاجراءات الكفيلة لتحديد التزامات البرنامج 9 بهدف تجسيم ومزيد تكريس المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بنشاط القطاع إضافة إلى تحديد مختلف المبادئ والأهداف والالتزامات الكفيلة لذلك وايجاد الاليات المناسبة لتنفيذها عبر وضع مخطط تنفيذي وآليات مناسبة للمتابعة والتقييم. قصد الوصول الى النسب المثلى في نجاعة الادارة عبر التوظيف الأمثل للكفاءات النسائية بالخطط الوظيفية ومراكز أخذ القرار.